

الجلسة ٧٦٧

الثلاثاء ١ نيسان/أبريل، الساعة ١٠/٠٠

فيينا

## الرئيس: السيد فلاديمير كوبال (الجمهورية التشيكية)

من أسئلة أو تعليقات بشأن هذا البرنامج لا أرى طلبات للكلمة.

إذاً نبدأ باستئناف النظر في البند الخامس تبادل الآراء العام وأعطي الكلمة أولاً لممثل كولومبيا الموقر.

**السيد س. أريفالو (كولومبيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): سيدي الرئيس، نيابة عن وفد كولومبيا، أود أن أعرب لك عن ارتياحنا إذ نراك ترأس أعمال هذه اللجنة الفرعية. والحقيقة أننا مدينون لك يا أيها الأستاذ كوبال بالكثير من المنجزات التي حققنا وإسهاماتك معلومة باعتبارها مرجعاً من المراجع القانونية ويسرنا أن نتسنى لنا الإفادة من خبرتك ونثق بتوفيقك في إدارة أعمال هذه اللجنة الفرعية خلال سنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ وسيكون من دواعي الشرف لنا أن نعمل تحت رئاستك. كما أننا نحي المديرة الجديدة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتور مازلان عثمان نحيبها هي ومساعدتها الذين إن قل عددهم وضلّت ميزانيتهم فإنهم مثالٌ يحتذى للكفاءة والفعالية والجدية وهم بلا ريب دعمٌ أساسيٌ لنا في عملنا ضامنٌ لتوفير ما نحتاج من أذر مهني جدي كي ننجز مهامنا الحاضرة والمستقبلية.

افتتحت الجلسة في حوالي الساعة ١٠/١٢

**الرئيس:** عتم صباحاً أيها المندوبون الكرام، سيداتي سادتي أعلن الآن افتتاح الجلسة السابعة والسنتين بعد السبعمئة من جلسات اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء للأغراض السلمية.

أبدأ بإخباركم بتفاصيل برنامج عملنا هذا الصباح، إذ نواصل النظر في البند الخامس وهو "التبادل العام للآراء"، ونشرع بعد ذلك في النظر في البند السادس "حالة معاهدة الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، كما نشرع في النظر في البند السابع ويخص "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بالقانون الفضائي". وإذا ما سمح الوقت لنا بذلك فإن الفريق العامل المعني بالبند السادس قد يعقد اجتماعه الأول برئاسة فاسيليوس كاسابوغلو من اليونان، ولكن كل ذلك رهناً بعدد المتحدثين بالنسبة إلى كل بند من البنود التي ذكرت، البند الخامس والسادس وربما السابع أيضاً. لأن قائمة الراغبين في الكلمة اليوم أطول مما كانت عليه قائمة أمس. هل

أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٧/٥٠ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بأن تزود الأمانة، ابتداء من دورتها التاسعة والثلاثين، بمحاضر مستنسخة غير منقحة، بدلاً من المحاضر الحرفية. ويحتوي المحضر الواحد منها على الخطب الملقاة بالإنكليزية والترجمات الشفوية لتلك التي تُلقى باللغات الأخرى مستنسخة من التسجيلات الصوتية. وليست المحاضر المستنسخة منقحة أو مراجعة.

كما أن التصويبات لا تدخل إلا على الخطب الأصلية وينبغي أن تدرج هذه التصويبات في نسخة من المحضر المراد تصويبه وترسل موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني، في غضون أسبوع من تاريخ النشر، إلى رئيس دائرة إدارة المؤتمرات: Chief, Conference Management Service, Room D0771, United Nations Office at Vienna, P.O. Box 500, A-1400 Vienna, Austria. وستصدر التصويبات في ملزمة واحدة.



الصكوك والمعاهدات والمواثيق التي أبرمتها الأمم المتحدة. ويمثل فضلاً عن ذلك أنه رافداً لتعهد هذا الموضوع في مستويين اثنين أو فرعين اثنين، الأول هو تعريف الفضاء الخارجي وثانياً تحديد صفة المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض بما في ذلك السبل والوسائل الكفيلة بضمان الاستغلال الدولي المنصف لذلك المدار دونما إغفال دور الاتحاد الدولي للاتصالات.

ونحن نعتبر أن من الضروري مواصلة تعهد هذا المجال للتفكير والتحليل ضمن شواغل لجنتنا من خلال بند من بنود جدول أعمالها، نعتقد أن هذا المدار الثابت بالنسبة للأرض يقتضي نظاماً خاصاً قائماً بذاته بما يوافق احتياجات الدول النامية.

سيدي الرئيس، في إطار المواضيع المستجدة في جدول أعمالنا، يذكر تعزيز القدرات في مجال القانون الفضائي وهذا الموضوع موضوع بالغ الأهمية بوجه خاص بالنسبة للدول النامية، ذلك أن هناك سبلاً عديدة للوصول إليه وبالتالي فإننا لم نصل إلى نتائج ملموسة تذكر. وإننا نعرب عن استحساننا للجهود المبذولة من قبل المكتب المعني بشؤون الفضاء إذ عقد اجتماع الخبراء المعنية بتعزيز التعليم بشأن قانون الفضاء يومي الثالث والرابع كانون الأول/ديسمبر الماضي. وإن فكرة إيجاد منهج أساسي لقانون الفضاء فكرة حميدة، ونحن نتطلع إلى نتائجها وأن يتم تعميمها، ليس في مستوى المراكز الإقليمية فحسب بل وفي مستوى الأقطار منفردة أيضاً.

سيدي الرئيس، هناك موضوع آخر يكتسي أهمية خاصة وذلك الذي يخص التبادل العام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية التي لها صلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله للأغراض السلمية، وهو ما سيفسر عن خطة عمل للفترة بين ٢٠٠٨ - ٢٠١١ وإن المنافع المحتملة لهذه المسائل هي منافع جملة باعتبار أن النقاش بشأن هذا الموضوع سييسر عمل بعض الدول التي تنتظر في إمكانية تشريع وتحديث تشريعات فيما يخص الفضاء الخارجي واستغلاله، ولا بد لهذه الجهود التشريعية والتنظيمية حتى وإن كانت قليلة فإنها ينبغي لها أن تجسد من خلال عمل هذه اللجنة، لذلك فإن من المهم يمكن أن نعرف بتلك الجهود الناجمة عن أعمال إقليمية أو جماعية كشأن التوصيات المنبثقة عن مؤتمرات شؤون الفضاء لعموم القارة الأمريكية أو تلك المعززة من خلال هيئات وهاكل مؤسسية على غرار الوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء.

أخيراً، لدي بعض الخواطر بشأن الندوة الخاصة بالانعكاسات القانونية لتطبيقات الفضاء وتأثيرها في تغير المناخ العالمي، وهذا الحدث الذي نظم بالتشارك بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء قد لبي إلى حد بعيد توقعاتنا، وهو مماثل لحدث مماثل بنفس الأهمية نظم في سانتياغو في تشيلي. وهذا الجهد الذي نظم على

سيدي الرئيس، إن الروح التي أنشأت في كنفها لجنة استخدام الفضاء لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية بهيكلها المتمثل في لجنة الأم واللجنتين الفرعيتين لهما ما يبرره والتقدم أو وجه التقدم العلمي والتقني يؤدي إلى تعبير قانوني عن المستجدات وذلك التعبير يأتي في كثير من الأحيان متأخراً، إلا أنه ذو طابع كوني استشرافي. وبالتالي فإن العمل بين الفرعين أو اللجنتين الفرعيتين يقوم على التكامل بشأن مختلف هذه الاهتمامات التي مضت عقود عديدة على الاهتمام بها في سبيل تمثيل حسن للأنشطة الفضائية.

وإن المحافظة على هذه البنية الثنائية قد مثل ربما أهم تحد مطروح على اللجنة جمعاء، وذلك بتيسير وصول الدول الأقل حظاً من التكنولوجيا إلى مكتسبات التقدم الفضائي وتيسير ذلك من خلال هياكل التعاون. وما فتأنا نؤكد على أهمية أن يتسنى بث المعارف على الصعيد العامودي وفي الآن نفسه أن نراعي ما يستجد بخصوص الخصخصة التي تطرا على قطاع الفضاء وضرورة صيانة مصالح الدول النامية في ظل هذه المستجدات.

سيدي الرئيس، إن التعاون بين الهيئات وبين مختلف هيئات وأجهزة الأمم المتحدة ومنظمتها ووكالاتها المتخصصة يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهذه اللجنة الأم ونعتقد أن من الضروري مواصلة هذه الجهود لا سيما بمعية الاتحاد الدولي للاتصالات، وإننا نقدر تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات الذي قدمه لنا في الدورة الماضية للجنة الفرعية العلمية والفنية بشأن ما أحرزه المؤتمر العالمي بشأن الاتصالات اللاسلكية، وكذلك فإن من الضروري أن نحيط مؤتمر نزع السلاح فيما نحرز من تقدم في عملنا لما يوجد من أواصر عديدة بيننا وبين ذلك المؤتمر، وكذلك إظهار أعمالنا أمام الجمعية العامة. وفي هذا الصدد فإننا نؤيد جهود المكتب المعني بجهود الفضاء في العمل على نحو حفاز مبادل في الإطار متعدد الوكالات.

سيدي الرئيس، بالنسبة إلى كولومبيا، فإن استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض ينبغي أن يتم على أساس مراعاة أن ذلك المدار مورد طبيعي محدود معرض للاشباع، إن صحت العبارة، أو الاكتظاظ وبالتالي لا بد من استخدامه على نحو رشيد منصف، وذلك مبدأً أساسياً بالنسبة إلى مصالح الدول النامية لذلك فإن الاتفاق الذي تم الوصول إليه بالدورة التاسعة والثلاثين بشأن الجوانب الخاصة باستخدام المدار الثابت بالنسبة إلى الأرض والمقرر ١٢٢/٥٥ في كانون الأول/ديسمبر في ٢٠٠٠، حيث أحاطت الجمعية العامة علماً بالرضا الذي تم الوصول إليه في إطار اللجنة، لجنتنا الأم، فيما يخص صفة استخدام صفة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه و[يتعذر سماعها؟] ذلك الاتفاق يمثل في نظرنا تقدماً نوعياً في هذا المجال، والاتفاق الذي اعتبر أحد أهم منجزات اللجنة الأم قد اندرج ضمن مجموعة

بالمواثيق والمعاهدات الموجودة، وأن تظل هذه اللجنة الفرعية في طليعة الجهود المبذولة بغية تطوير القانون الدولي في هذا الصدد. وإنما لا نشجع الدول التي لم تبادر إلى ذلك بعد بأن تصادق على معاهدات الأمم المتحدة الخمس الخاصة بالفضاء الخارجي والنظر في ذلك مع التأكيد المتبادل بنية الامتثال لفحوى تلك المعاهدات حرفها وروحها.

كما أن نيجيريا تعتقد أن الفضاء الخارجي ينبغي أن يظل مورداً يستخدمه الجميع لأغراض التنمية وعلوم الفضاء وتكنولوجياها وغيرها من الأغراض السلمية، والدول الأعضاء ينبغي بالتالي أن تضمن شأته أن تظل على جعل هذا التراث المشترك للبشرية جمعاء لا يستخدم لأغراض غير سلمية. ونيجيريا تدعو إلى استبعاد أي صفة عسكرية أو تسليحية من الفضاء الخارجي. وينبغي لنا أن نتبنى سياسة عدم انتشار الأسلحة في الفضاء الخارجي وذلك يضمن الامتثال للمبادئ التي ما فتئنا ندافع عنها، لا سيما بالنسبة للدول النامية، والتزام كافة الدول بتسخير الفضاء الخارجي لما فيه مصلحة البشرية جمعاء.

سيدي الرئيس، إن وفد بلادي يود استرعاء الانتباه إلى الآراء التي أعرب عنها خلال الدورة السادسة والأربعين من دورات هذه اللجنة الفرعية والتي مفادها أن نقل التكنولوجيا الفضائية من شأنه أن يكفل المشاركة النشطة من الدول النامية في أنشطة الفضاء.

في عالم يواجه يومياً الكثير من الكوارث من أنواع شتى وبأحجام مختلفة، وحيث يجري الفقر ويطال أكثر من ثلثي البشرية، وما تعانيه تلك القطاعات الواسعة من السكان من ويلات، فإن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الألفية تقتضي مطابقة استخدام تكنولوجيا الفضاء لأغراض التخفيف من تلك المعاناة مع ذلك فإن نشر تلك التكنولوجيات لمصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة لا سيما في الدول النامية لن يتسنى تحقيق إلا إذا ما كانت تلك الدول تزودت بالقدرات اللازمة لتعزيز تلك التكنولوجيات واكتسابها.

وإن الدول الأعضاء المتطورة مدعوة إلى دعم الدول النامية ومساعدتها في سعيها إلى تطوير تقنيات استغلال الفضاء، وإن مزايا هذه المبادرة أنها ستشجع الدول النامية على المصادقة، على التوقيع والمصادقة على المعاهدات الخمس المعنية بالفضاء الخارجي ولا سيما تلك التي لها أهمية خاصة.

كذلك، فإن الامتثال لمختلف المعاهدات الخاصة بالفضاء الخارجي يقتضي من الدول، وبالأخص الدول النامية منها، فهم التزاماتها في إطار المعاهدات. وهذا يفترض مسبقاً أن لدى تلك الأطراف في المعاهدات القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات.

صعيد إقليمي يشهد عن الجهود التي نبذلها بغية جعل التكنولوجيا الفضائية مفيدة، لاسيما إزاء ظاهرة تبعث على الجذع والقلق وتكاد تكون كارثية، وإن ما يمكن أن تحققه اللجنة الأم من وجهة النظر القانونية من شأنه أن يمثل إسهاماً قيماً حرياً بالاهتمام والالتزام من جانبنا. شكراً يا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** شكراً لممثل كولومبيا الموقر على هذه الكلمة التي عرفتنا فيها بوجهة نظر بلادك بشأن أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات وضرورة التعاون بين لجنتنا الأم والاتحاد من جهة، وبين مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة على وجه العموم. كما عرفتنا بوجهة نظر حكومتك وبعض الحكومات الأخرى فيما يخص المدار الثابت بالنسبة للأرض باعتباره مورداً طبيعياً محدوداً ينبغي استغلاله لمصلحة كافة الدول ولا سيما منها الدول النامية.

كما أنك قد أثبتت على العمل الذي أنجز بشأن مناهج التعليم الخاصة بقانون الفضاء وتعزيز القدرات، كما تطرقت إلى الآثار القانونية لتطبيقات الفضاء وتغير المناخ والاستغلال المناسب لتكنولوجيا الفضاء لمواجهة تلك الظاهرة، ظاهرة تغير المناخ أو التخفيف من وطأها على الأقل. شكراً جزيلاً مرة أخرى على كلمتك وعلى عباراتك اللطيفة الموجهة إلى شخص الرئيس وإلى مديرة المكتب المعني بمكتب شؤون الفضاء الخارجي.

أعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي في القائمة وهو ممثل نيجيريا الموقر.

**السيد بوروفيس (نيجيريا)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً يا سيدي الرئيس. بدوري أهنئك يا أستاذ كوبال نيابة عن وفد بلادي على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية للفترة بين سنتي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وإني لأعتقد أنك ستفيدنا بما أوتيت من حكمة وحكمة لإثراء عمل هذه اللجنة الفرعية وإنجاحها.

كما أنني أهنئ الدكتورة عثمان على تعيينها مؤخراً مديرة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي وأتمنى لها النجاح في أعمالها.

سيدي الرئيس، يود وفدي أن يؤكد من جديد على ما يوليه من أهمية إلى وضع إطار قانوني أو نظام قانوني مقبول للجميع من شأنه أن يهدي خطى الدول الأعضاء فيما تتولى من أنشطة بخصوص الفضاء الخارجي، ولهذه الغاية فإن من المهم في رأينا أن نكرر القول إن النظام القانوني الدولي القائم فيما يخص الفضاء الخارجي، وإن كان منقوصاً أو غير كامل، فإنه يظل يمثل أساساً سليماً لعمل الدول في الاستخدام للأغراض السلمية للفضاء الخارجي. لذلك فإننا نرجو تشجيع الدول الأعضاء على أن تسمح باستهداء أنشطتها في مجال الفضاء الخارجي

حضرة الرئيس، إن الفضاء الخارجي ثروة تشترك فيها البشرية جمعاء ولا بد من استخدامه للأغراض السلمية، والحفاظ على القانون والنظام في الفضاء الخارجي يسمح بالتطور المنسجم والمتناسك بقانونه ومعاهدات ١٩٦٨ والمعاهدات الأخرى تحكم النظام المتعلق بالفضاء الخارجي وهو نظام أدى دوراً هاماً في تنظيم الأنشطة الوطنية الفضائية وضمان حقوق ومصالح الدول الأخرى المتصلة بالفضاء الخارجي والحفاظ على النظام العام في الفضاء الخارجي والنهوض بالتعاون الدولي أيضاً فيه. ومعاهدة عام ١٩٦٧ للفضاء الخارجي وضعت المبادئ التي بموجبها ينبغي استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لفائدة البشرية جمعاء وكان هذا الأساس القانوني لأي نظام قانون يحكم الفضاء الخارجي وعلى جميع الدول أن تهتدي بتلك المبادئ بحسن نية وبصدق.

ولكن يلاحظ من جهة أخرى، مع تطور الأوضاع، أن العيوب والنواقص في النظام القانوني الحالي الذي يحكم الفضاء الخارجي قد برزت تدريجاً، ومنها مثلاً بالنسبة للحفاظ على السلام في الفضاء الخارجي، يلاحظ أن النظام قد أخفق في منع تسليح الفضاء الخارجي وقيام سباق تسلح فيه. ومن ناحية التنمية الوقائية، فإن هذا النظام لم يتمكن من تنظيم الأنشطة التجارية التي يقوم بها مشغلون من القطاع الخاص.

وبالنسبة لحماية الفضاء الخارجي وضمان الاستخدام المستدام لموارد الفضاء الخارجي، فإن هذا النظام أخفق أيضاً في منع تلوث الموارد وتنفيذها وإخضاعها لسيطرة فعالة. وكل ذلك يوحي بأن قوانين الفضاء الخارجي حالياً تحتاج إلى تكملة وتوحيد.

والحكومة الصينية تؤيد جداً إبرام صكوك قانونية جيدة لمنع تسليح الفضاء الخارجي وتحويله إلى سباق تسلح، ولا بد من إقامة نظام قانوني يحكم الأنشطة التجارية والخاصة، ونقدر جهود اليونيدروا في وضع بروتوكول يتعلق بالموجودات الخاصة بالمعدات المنقولة، كما أننا نؤيد الجهود التشريعية المبذولة لحماية أجواء الفضاء الخارجي مع الحفاظ على الاستخدام المستدام لهذه الموارد فيه.

وتحقيقاً لهذا الغرض فإننا نقدر ما تم في مجلس أمن الأمم المتحدة من اعتماد للمبادئ التوجيهية الخاصة بتخفيف الحطام الفضائي. وكذلك سيكون من الإيجابية لو أن قوانين الفضاء الخارجي تم تنفيذها وتوحيدها من منظور تجميع القوانين وتطويرها مع وضع قانون شامل يحكم الفضاء الخارجي ككل. وحبذا لو أمكننا العمل مع جميع الدول للنهوض بهذه العملية وتعزيزها، وأنا على اقتناع بأن هذه اللجنة ستظل تؤدي دورها الحثيث والنشط في إنجاز مثل هذه القوانين الخاصة بالفضاء الخارجي.

ومع ذلك فمن الواضح أن الكثير من الدول النامية يحتاج إلى مساعدة على شكل تدريب وتعليم وبناء قدرات لتتمكن من الوفاء بهذه الالتزامات، ولذلك فإن وفدي يرحب بالاتفاق في اللجنة الفرعية في دورتها السادسة والأربعين على أن بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء أمور ذات أهمية قصوى بالنسبة في الجهود الدولية والإقليمية والوطنية المبذولة لزيادة تطوير الأنشطة الفضائية، وكذلك في معرفة الإطار القانوني الذي تدور فيه الأنشطة الفضائية. ولذا فإننا نتطلع إلى التقرير المرحلي الذي سنتلقاه من مكتب الفضاء الخارجي حول التفويض الذي أوكل إليه بأن يزيد من تطوير واستحداث وتحسين دليل الفرص التعليمية المتاحة في مجال قانون الفضاء في موقعه الشبكي، بما في ذلك أي معلومات حول توافر زمامات لمشاركين من الدول النامية.

ونحن نرى أن مساعدة مبرمجة بشكل متقن لصالح الدول النامية أمرٌ سيساعد على الإسهام إسهاماً إيجابياً في التطوير التدريجي للقانون الدولي المتصل بالفضاء الخارجي.

نحن نتطلع حضرة الرئيس إلى المداولات الحثيثة والمفيدة التي ستجري حول مختلف البنود المضمونية المعروضة على جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية في دورتها هذه.

**الرئيس:** شكراً لحضرة ممثل نيجيريا على بيانه باسم دولته وهو بيانٌ تضمن الكثير من النقاط الهامة والمواقف المشجعة من هذه المسائل، ولن أتلوها عليكم مجدداً وإنما سأكتفي بالتشديد على أنك أكدت على أهمية نقل التكنولوجيا الفضائية إلى الدول النامية، خاصة الدول التي تحتاج إلى مثل هذه المساعدة. وقلت إن هذه مجرد أداة لضمان مشاركة حثيثة من تلك الدول النامية في الأنشطة الفضائية، وكذلك أصغيت بعناية جديدة إلى خطبتك، حيث قلت فيها إن مواضيع بناء القدرات والتدريب والتعليم في قانون الفضاء موضوعات ذات أهمية قصوى في الجهود الدولية والوطنية والإقليمية المبذولة لزيادة تطوير التعاون الدولي في هذا المجال، وكذلك في ضمان التطوير التدريجي للقانون الدولي المتصل بالفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً مرة أخرى.

والمتحدث التالي على قائمتي حضرة ممثل الصين وأعطيه الكلمة.

**السيد تانغ-غوكيانغ (الصين)** (ترجمة فورية من اللغة الصينية): حضرة الرئيس، بداية أود بعد أذنك وباسم الوفد الصيني أن أهنئك على انتخابك رئيساً لهذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية القانونية، كما أتوجه بالشكر إلى الدكتورة عثمان مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وموظفيها على الجهود التي بذلوها لتنظيم هذه الدورة.

بعضها مثل إشارتك إلى النظام القانوني الحالي غير المرضي تماماً من حيث عدم تمكنه من منع التسلح في الفضاء الخارجي وعسكرته، كما أنك قدرت لمعهد يونيدروا عمله على البروتوكول الخاص بالفضاء، وعلقت أيضاً على المبادئ التوجيهية الخاصة بتخفيف الحطام الفضائي وهي مبادئ توجيهية اعتمدت وصُدق عليها مؤخراً في مجلس الأمن، وأشرت بعد ذلك بمزيد من التفاصيل إلى تطوير الأنشطة الصينية في الفضاء. وأبرزت أيضاً إقامة التعاون وتطوير التعاون بين آسيا والمحيط الهادئ، وعلقت على ذلك تعليقاً إيجابياً للغاية، كما أشرت إلى التعاون الدولي كذلك التعاون الثنائي بين الصين والبرازيل. وأخيراً أعربت عن اهتمام خاص بالتعامل مع مسائل مثل بناء القدرات على قانون الفضاء، على وضع قانون الفضاء، وتوفير المعلومات حول سن التشريعات الوطنية إذا أشركك جزيلاً على بيانك، كما أود أيضاً أن أشركك على الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئاسة وإلى مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وأعتذر عن عدم توجيهه الشكر نفسه إلي المتحدث السابق حضرة ممثل نيجيريا، ولكن يبدو أنك تود إضافة شيئاً، ممثل الصين.

**السيد تانغ-غوكيانغ (الصين)** (ترجمة فورية من اللغة الصينية): نعم حضرة الرئيس، أود أن أدلي بملاحظة إضافية، إن الترجمة الفورية حالياً كانت دقيقة جداً إلا أن هناك مسألة واحدة أود أن أوضحها. نحن نقدر للجمعية العامة اعتمادها قراراً صادقت فيه المبادئ التوجيهية الخاصة بتخفيف الحطام الفضائي ولم أقصد مجلس الأمن، إذاً قصدت الجمعية العامة. وشكراً جزيلاً.

**الرئيس:** شكراً جزيلاً لك على تنبيهنا إلى هذه الملاحظة الخاصة بالترجمة الفورية، وسجلت أيضاً وقوع خطأ بهذا المجال، وإذا بك الآن تصوبه، وشكراً جزيلاً لك على ذلك.

المتحدث التالي على القائمة حضرة ممثل جمهورية كوريا.

**السيد ر. بايون-هو (كوريا)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس، من دواعي سروري العظيم أن أراك تتأخر هذه الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية هذا العام، مع إبراد بند جديد هو "بناء القدرات على قانون الفضاء".

إذا أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشركك على رياتك لنا، كما يود وفدي أن يهنئ السيدة الدكتورة عثمان على تعيينها مديرة جديدة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، وأتوجه بالشكر إليها وإلى طاقمها في المكتب على الوثائق العالية الجودة التي قدمتها لنا

حضرة الرئيس، إن الصناعة الفضائية الصينية حتى هذا الحين شهدت اثنين وخمسين عاماً من التاريخ المجيد وقد طورنا قدرات متقنة من حيث دخول الفضاء وتطوير السواتل والرحلات المأهولة وكذلك عمليات استكشاف الفضاء.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ نجحت الصين في إطلاق ساتلها القمري "تشانغها ون" وهذا إنجاز هائل بارز في الصناعة الفضائية لدينا. وفي تطوير قدراتنا نتمسك بالمبادئ الخاصة بالتعاون في الفضاء الخارجي، ونحن ملتزمون بتحقيق الازدهار المشترك والنهوض بمصالح الدول النامية.

وفي السنوات الأخيرة، وقعت الصين مع دول كثيرة أخرى ووكالات فضائية ومؤسسات فضائية أخرى عشرين اتفاقاً تقريباً في مجال التعاون الفضائي، وقامت بمشاريع تعاونية أخرى ونعمل مع دول أخرى مختصة في رعايتنا المشتركة لإنشاء منظمة مشتركة في آسيا والمحيط الهادئ. وقد أطلقت هذه المنظمة، وكذلك فإن مكتب UN SPIDER سيطلق في بكين حال إتمامنا إبرام اتفاق المقر. وهناك مشروع مشترك بين الصين والبرازيل يجري بشكل سلس والساتل في هذا الإطار سمح لنا بالحصول على آلاف الصور الساتلية عن بعد، وتم تطبيقها في كل مجال اقتصادي مثل إنتاج المحاصيل ورصد البيئة واستكشاف الفضاء أيضاً، وفي أيار/مايو الماضي نجحت الصين في إطلاق سائل اتصالات سلكية ولاسلكية ونفذت تسليمها في المدار على هذا الساتل لنيجيريا.

من الأهمية بمكان أن نتمم كل القوانين الخاصة بالفضاء الخارجي، ومن الهام أيضاً أن تطور الدول تشريعاتها الوطنية الخاصة بها، وفي هذا الإطار ولهذا الغرض، فإن الصين تؤيد إدراج البندين الجديدين في جدول الأعمال، أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء" و"التبادل العام للوثائق التشريعية الموجودة لدى بعض الدول فيما يتعلق باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية". ونعلق أهمية قصوى على تنظيم الأنشطة الفضائية بعد وضعنا النهج الإدارية لتسجيل الأجسام الفضائية والأساليب المؤقتة الخاصة بإدارة وإصدار الرخص الخاصة بالأنشطة الفضائية المدنية. كما أننا نهنئ وضع اللوائح الخاصة بهذه الأنشطة الفضائية.

وأملنا أن تُستغل كل الفرص الآن وتُستكشف كل الطرق لإقامة قدرات على وضع القوانين في الدول مع النهوض بالإجراءات المحلية والإدارية المعمول بها في كل دولة وتعزيزها.

**الرئيس:** شكراً لحضرة ممثل الصين على بيانه هذا بالنيابة عن دولته، وأظن أنك ضمنت هذا البيان الكثير من النقاط الهامة، ولن أخص بالذكر إلا

في هذه الاجتماعات والتقارير المعروضة علينا أيضاً.

وكما أعلمكم وفدي في الدورة السادسة والأربعين من لجنتم فإن جمهورية كوريا كطرف في معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل قد سنت قانون النهوض بتطوير الفضاء واللوائح المرفقة به في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فضلاً عن ذلك فإن نود أن نبليكم بأن القانون الوطني الخاص بالتعويض عن الأضرار التي تسبب بها أطراف ثالثة نتيجة لما تلحقه الأجسام الفضائية سيبدأ نفاذه في حزيران/يونيو من هذا العام.

أنتهز هذه الفرصة حضرة الرئيس لأعرب لكم عن سروري بإبلاغكم بالتحضيرات التي ستم للمؤتمر الفلكي، مؤتمر الملاحة الفضائية الدولية لعام ٢٠٠٩ الذي سيعقد في بيجون في كوريا والتحضيرات جارية على قدم وساق. وهناك لجنة تنظيمية محلية أنشأت في كانون الثاني/يناير الماضي ومركز اجتماعات لي بيجون يعملان لتحديد هذا الموقع الرئيسي، ألا وهو موقع المؤتمر والتحضيرات كادت تنتهي. ويسعدني جداً أن أنتهز هذه الفرصة للإعراب عن سرورنا لاستضافة هذا المؤتمر لعام ٢٠٠٩، وأملنا أن يصبح هذا معلماً في تاريخنا في تطوير الفضاء ويعزز التعاون الدولي مع الكثير من الدول الرائدة الأخرى.

نختتم بتكرار التزام حكومتنا الكامل بالجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي بتحقيق نظام قانوني على الفضاء الخارجي يعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

**الرئيس:** شكراً لحضرة ممثل كوريا على بيانه الذي ألفاه لتوه، وأظن بيانك أيضاً قد سلط الضوء على مسائل كثيرة هامة تتصل بأنشطة دولتك وبالتعاون الدولي الذي يقوم بين دولتك ودول أخرى كالاتحاد الروسي وأوكرانيا، كما ذكرت. ولاحظت أيضاً أنك ذكرت أن جمهورية كوريا تنشأ برنامجها الوطني الخاص بالأنشطة الفضائية، وتسن التشريعات القانونية اللازمة التي تكون أساساً لتلك الأنشطة، خاصة لسن ما يسمى بقانون تعزيز تطوير الفضاء في عام ٢٠٠٥، بل ومؤخراً سن القانون الوطني للتعويض عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية والتي تقع على يد أطراف ثالثة، وقد سن هذا القانون هذا العام. وسجلت أيضاً أنك ذكرت إنجازاتكم الهامة في مجال تنظيم المؤتمر الملاحة الفضائية الدولية في عام ٢٠٠٩ في بلدكم في مركز اجتماعات جديد سيفتتح عما قريب في بيجون.

إذاً شكراً جزيلاً مرة أخرى، وشكراً لك على الكلمات الرقيقة التي خصصت بها الرئيس ومديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

والمتحدث التالي على القائمة الآن هو حضرة ممثل جنوب أفريقيا.

خلال نصف القرن الماضي حضرة الرئيس تحققت وأنجزت تقدمات علمية وتكنولوجية هائلة في مجال الفضاء الخارجي، ومن المستجدات والتطورات التي حدثت خلال السنوات الخمسين الماضية، فإن توسع الأنشطة الفضائية واتساع دور القطاع الخاص المشارك فيها والضالع فيها، كان من الأمور التي برزت أكثر من غيرها. وفي هذا المضمار فإن اللجنة الفرعية القانونية في السنوات الأخيرة أسهمت في المناقشات المفيدة التي دارت حول إيجاد طريقة للتصدي للقضايا القانونية الناجمة عن هذه التغيرات في البيئة الفضائية.

ويسجل وفدي أن اللجنة الفرعية القانونية قد أتمت خطة عملها الممتدة على أربع سنوات حول الممارسة المتبعة في مجال الأجسام الفضائية وتسجيلها في العام الماضي، وإن الجمعية العامة اعتمدت القرار ١٠١/٦٢، أي التوصيات الخاصة بتحسين ممارسة الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تسجيل الأجسام الفضائية. ويوصي هذا القرار بمبادئ توجيهية عملية تتعلق بتنفيذ اتفاقية التسجيل بالتمشي مع تقدمات تقنية وزيادة دول القطاع الخاص الذي يمكن اعتباره وتقديره كإنجاز مثمر من إنجازات اللجنة الفرعية.

حضرة الرئيس، إن جمهورية كوريا في إطار خطة عملها طويلة الأمد في مجال التطوير الفضائي لعام ١٩٩٦ وهي خطة نُقحت في عام ٢٠٠٥ ركزت على تحقيق قدراتها الوطنية على إطلاق السوائل المتناهية في الصغر وعلى تطوير مطلق سواتل وساتل متعدد الأغراض على مدار متدن بالنسبة لمدار الأرض. وجمهورية كوريا تقيم وتضمن جداً التعاون الثنائي في مجال الفضاء وأبرمت اتفاقات دولية في مجال القضايا الفضائية لأغراض سلمية مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

وفي العام الماضي فإن اتفاق الضمانات الفنية والبروتوكول الملحق به مع الاتحاد الروسي بدأ نفاذه وهذا أتاح لنا أساساً قانونياً سليماً للتعاون بين الدولتين على تطوير مركبة الإطلاق الفضائية KSLV منذ عام ٢٠٠٢، وأما مركبة الإطلاق KSLVI فمن المزمع أن تُطلق حوالي أواخر هذا العام من مركزنا الفضائي في كوهونغ على السواحل الجنوبية من شبه الجزيرة الكورية. وإلى ذلك فإن أول رائد فضاء كوري سويان يي سيرحل ويذهب إلى محطة الفضاء الدولية على متن مكوك سويوس وسيقوم بعدد من التجارب العلمية في خلال هذا الشهر أي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وستكون هذه فرصة لزيادة وعي الشعب الكوري بأهمية استخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية.

اعتمادها المبادئ التوجيهية الطوعية حول التخفيف من هذا الحطام، ولا بد من بذل جهود حقيقية لتنفيذ هذه المبادئ. ونرى أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي يؤدي دوراً هاماً في تعميم هذه المبادئ لضمان تنفيذها الأوسع، والانضمام إلى هذه المبادئ وتنفيذها سيسهم إسهاماً كبيراً في ضمان استخدام الفضاء الخارجي بما لا يتأثر سلباً بالحطام الفضائي، خاصة أنشطة الدول النامية.

أحرزنا تقدماً كبيراً في جنوب أفريقيا في أنشطتنا منذ الدورة الأخيرة، ومن أهم ذلك عملية وضع سياساتنا الفضائية الخارجية الوطنية، وهي عملية قائمة حالياً ويتوقع أن تستكمل أواخر هذا العام، وهذه السياسة تُرشد جميع أصحاب المصلحة في جنوب أفريقيا ممن يقومون بأنشطة فضائية، كمجلس جنوب أفريقيا للشؤون الفضائية والوكالة التي ستنشأ عما قريب وهي الوكالة الفضائية الوطنية. وهذه سياسة استتارت بالممارسات المثلى الدولية المعمول بها وهي تخضع لعملية تشاور.

وكذلك في مجال تنفيذ الأنشطة الفضائية، فإن هناك استراتيجية تكنولوجية وعملية فضائية وطنية وضعت بعد تشاور واسع النطاق مع أصحاب المصلحة وهي تمثل التوجيه الإداري الاستراتيجي اللازم لتنفيذ برنامج صالح. وكذلك فإن عملية إنشاء الوكالة الفضائية الوطنية ستحرز تقدماً، وفي آذار/مارس ٢٠٠٨ فإن مجلس الوزراء اعتمد قانوناً يتعلق بتلك الوكالة ومن المتوقع أن تُنشأ بعد عام من اعتماد القانون في البرلمان. والوكالة ستسمح لجنوب أفريقيا من أن تؤدي دوراً أبرز في المنديات الدولية وأن توحد أنشطتها المتناثرة مع دول أخرى، وأن تشرف على الأنشطة المحلية الفضائية والوكالة ستعمل بشكل وثيق مع مجلس الفضاء لضمان وفاءنا بالتزاماتنا بموجب اتفاقيات الدولية.

بالنسبة للبند الثامن أي "استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض"، فإننا نرى أن هذا المدار مورد محدود والوصول إليه لا بد من أن يتم على أساس ظروف متكافئة مع مراعاة خاصة لاحتياجات الدول النامية. وأما بالنسبة للبند الحادي عشر أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء" فإن اللجنة هذه قد تتذكر أن جنوب أفريقيا اقترحت هذا البند بعد ندوة مفيدة جداً أجريت بشكل مشترك على يد المركز الأوروبي والمعهد الدولي لقانون الفضاء في اجتماعنا الأخير. ويسعدنا أن تكون اللجنة الفرعية قد وافقت على إجراء هذا البند في جدول أعمالها الآن.

ونعرب بالأخص عن شكرنا للأستاذ كوبال كرئيس للفريق العامل آنذاك وجميع الوفود خاصة الجزائر ونيجيريا وبوركينا فاسو وتشيلي وكولومبيا ممن دعمنا في هذا المجال في العام الماضي. ويذكر أيضاً أن الهدف من إدراج هذا البند كان أنه من الحائن الآن أن تتداول اللجنة حول طريقة إسهام اللجنة الفرعية القانونية نفسها تحديداً وخاصة اللجنة

السيدة ن. جونز (جنوب أفريقيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرات المندوبين يود وفد جنوب أفريقيا أن يعرب عن سعاداته الجمة إذ يراكم تترأسون الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية ونحن على ثقة من أن تقدماً كبيراً سيحرز في إطار مختلف بنود جدول الأعمال المعروف علينا تحت قيادتك القديرة. ونهني أيضاً الدكتورة مازلان عثمان على تعيينها مديرة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، ونعرب عن تقديرنا لمكتب شؤون الفضاء الخارجي على الترتيبات الممتازة المعهودة لديه وعلى الوثائق التي أصدرها تيسيراً لنفاشنا.

حضرة الرئيس، وفد جنوب أفريقيا يكرر موقفه المتمثل في أنه ينبغي استخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية لفائدة البشرية جمعاء، وعندما تبحث الحوائج القانونية لاستخدامات الفضاء، ينبغي أن نركز أساساً ونستهدف الإسهام في تحسين الأهداف الإنمائية التي أبرزها المجتمع الدولي وحددها في إعلان الألفية. وفي عالم حديث معاصر ومتكافل فما من شك، في رأينا، من أن الاستخدام الأكبر لتكنولوجيات الفضاء على أساس تعاوني سيسهم في تحسين المساعي البشرية وبما في ذلك التقليل من أثر الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث العظمى.

ومن هذا المنطلق، فإن وفدنا يشدد على أهمية التعاون الدولي في وضع معايير قانونية ذات صلة تقي بالتحديات الجديدة الظاهرة. وبهذا البعد العالمي فإن التكنولوجيا الفضائية يمكنها أن تسهم إسهاماً حيوياً في النهوض بالأمن الدولي وهذا يقتضي طبعاً النهوض بمزيد من الشفافية في الأنشطة الفضائية فيما بين الدول، بما في ذلك كفالة اتخاذ تدابير من شأنها أن تسهم في تبييد سوء الفهم الممكن أو التوترات الممكنة التي قد تطرأ بين الدول فيما يتعلق بكل من أنشطتها في الفضاء.

وإن إدخال الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه أن ينسف مفهوم الاستخدامات السلمية له وكذلك جهود عدم الانتشار، ونرى أن التعاون الإقليمي والإقليمي حيوي في الحفاظ على استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية بحتة من جانب جميع الدول، ولذا فإننا نضم صوتنا إلى كل النداءات الموجهة إلى هذه اللجنة لكي تولى الانتباه المناسب لهذه القضية الهامة، أي الحفاظ على الأغراض السلمية في الفضاء الخارجي.

ومن أهم التحديات التي تواجه أنشطتنا في الفضاء، هو تحديد أنشطتنا الفضائية وبنائها التحتية نتيجة للحطام المداري، وكدولة تحاول أن تعرض التكنولوجيات الفضائية مثل دول كثيرة أخرى فإننا نشعر بالجدع لتزايد مستوى الحطام وندعم أي جهود للتخفيف من نموه، وكررنا دعمنا لعضوية لجنة استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في

والحكمة التي تتسم بها وعلمك الواسع في مجال قانون الفضاء هي مكاسب رئيسية لهذه اللجنة. وحيث أن وفد بلجيكا يتناول الكلمة رسمياً للمرة الأولى منذ تعيين المدير الجديد لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، فإن وفدنا يود أن يغتنم هذه الفرصة كذلك كي يهنئ الدكتورة مازلان عثمان على عودتها لرئاسة المكتب.

السيد الرئيس، خلال العام الذي يفصل ما بين دورتين لهذه اللجنة الفرعية فإن استكشاف واستخدام واستغلال والترويج التجاري للفضاء عمليات تستمر بشكل متسارع. والعمل في لجنتنا الفرعية لن يتوقف بعد عشرة أيام من العمل، وإنما يتجاوز هذا الحد. وما نحققه في إطار هذه اللجنة الفرعية من خلال كوبوس ومن خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما نحققه إذاً له أثر حقيقي على سلسلة من عمليات شحذ الفكر والعمل والمناقشات التي تتجاوز أحياناً مجال الأنشطة الفضائية. بعض هذه الروافد في واقع الأمر تصل إلى بلجيكا، وتعرفون سيادة الرئيس أن بلجيكا في ٢٠٠٥ وضعت تشريعاتها الفضائية. هذه التشريعات تستهدف أساساً تنفيذ المواد ٦ و٧ و٨ من معاهدات الفضاء لعام ١٩٦٧.

القانون في بلجيكا قانونٌ حديث يراعي تماماً الإشكاليات الحديثة العهد التي تتناولها هذه اللجنة الفرعية ببحثها. نقل الأنشطة في المدار والمسؤولية الدولية وتسجيل الأجسام الفضائية أو حتى مفهوم دولة الإطلاق. هذا القانون وهذه التشريعات تمتد كذلك كي تغطي إنشغالات عامة أكثر في طابعها ومنها حماية البيئة الأرضية والفضائية. وحتى اليوم كان من الضروري أن يصدر مرسوم ملكي لتطبيق هذه القوانين. ويسرنا أن نعلن عليكم أن جلالة ملك بلجيكا قد أصدر هذا المرسوم الملكي الذي يُنشر في هذه الأونة في الصحيفة الرسمية. وكذلك فقد وضعت كل الوثائق اللازمة للحصول على تصريح الوزير المعني بالأمر، وكذلك الموافقة من الوزير المعني بالسجل الوطني للأجسام الفضائية، وذلك وفقاً للمادة ٢-١ من اتفاقية عام ١٩٩٥ للتسجيل. هذه الوثائق بإمكانكم أن تصلوا لها على موقع الشبكة [؟] يتعدر سماعها؟].

واليوم في بلجيكا، هناك بالتالي إطار قانوني وتنظيمي فعال، بالنسبة للمشغلين الفضائيين يضمن أمان هذه الأنشطة من جهة المشغل وكذلك بالنسبة للأطراف الثالثة والبيئة.

وكذلك فإن وفد بلجيكا يشعر بارتياح لسبب آخر يخص جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية مباشرة، ستتاح لنا فرصة الحديث عن هذا البند ولا نود أن نستبق الأحداث، ولكننا منذ هذه اللحظة نود أن نتقدم بالشكر لكل الوفود التي شاركت في مسألة وضع استجابة مشتركة لمسألة الانضمام لاتفاق القمر. هذه العملية قد أوضحت أن قانون الفضاء يتجاوز الحدود الوطنية وأن موضوع هذا الاتفاق، اتفاق القمر، في

الأم بشكل أعم في هذا الموضوع الهام، أي "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء". ونرى أن المداولات في هذا الاجتماع ستتعرض لو أن مسائل ملحة كالآتي قد تم التداول عليها، وهي فكرة عن طريقة نهوض الدول الأعضاء بالتطوير التدريجي لقانون الفضاء وتدوينه، وكذلك تدريسها إياه ودراسته وتعميمه وتقديره على نطاق أوسع. ثم كيف يمكن للدول الأعضاء أن تحدد المجالات التي يمكن بها أن تسهم في بناء القدرات؟ خاصة الدول النامية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعلومات خاصة بالتدريب والزمالات والمنح والهبات والتمويل المتاح لدورات تدريبية حول قانون الفضاء وكذلك يتبين المجالات التي يمكن فيها للدول الأعضاء أن تبني قدراتها على أنها مجالات تستحق البحث في شراكات ممكنة وتعاون ممكن قادم، وننتقل إلى تقاسم هذه الآراء بمزيد من التفاصيل مع الوفود الأخرى.

أما البند الثاني عشر من جدول الأعمال المتصل بـ "التبادل العام في المعلومات الخاصة بالتشريعات الوطنية الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في أغراض سلمية" فإننا نرى أن هذه المناقشة قيمة من شأنها أن تسهم في تعزيز فهم ونطاق الاستخدامات الممكنة للفضاء فيما بين الدول وطريقة تنظيمه في إطار قانوني. ونرى في إطار تشريعاتنا الخاصة بالفضاء أننا سنسهم إسهاماً كبيراً في هذا البند من خلال بياننا المفصل.

وفي الختام نتطلع إلى بحثنا المثمر لمختلف بنود جدول الأعمال، ونؤكد لك كامل تعاوننا معك في نجاح هذه الدورة وشكراً على حسن انتباهك.

الرئيس: شكراً جزيلاً لحضرة ممثلة جنوب أفريقيا على بيانها الذي تضمن أيضاً الكثير من النقاط الهامة التي لا أعترزم تكرارها هنا، إلا أنني أقدر بالأخص كونها في بيانها قد عرضت علينا بوضوح برنامج مداولاتنا حول موضوع بناء القدرات على قانون الفضاء، فقولتكم كما قلت عن حق، دولة هي التي أشرفت ورعت هذه الفكرة وطرحتها في هذه الاجتماعات العام الماضي مع دول أخرى، وأبرزت لنا الآن تحديداً الجوانب المعقدة من هذه المسألة التي يتعين علينا في هذه الدورة أن نتناولها أو يُحتمل أن نتناولها في هذه الدورة.

شكراً جزيلاً مرة أخرى على كلماتك الرقيقة الموجهة إزائي وإزاء مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي. والمتحدث التالي على قائمتي حضرة ممثل بلجيكا، تفضل.

السيد ماينس (بلجيكا) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): شكراً سيادة الرئيس. السيد الرئيس سعادة البروفيسور كوبال، وفد بلجيكا يتقدم إليك بتهنئته الحارة على انتخابك لرئاسة هذه اللجنة الفرعية، فإن معارفك بالنسبة لملفات هذه اللجنة،

وللتفكير حول الجوانب العلمية والقانونية. وهذه الروح هي الروح التي نرغب في أن نحافظ عليها وأن نصونها في إطار هذه اللجنة الفرعية. وشكراً.

**الرئيس:** أشكر السيد ممثل بلجيكا الموقر على هذا البيان والذي تضمن كالمعتاد أفكاراً عديدة ذات أهمية بالنسبة لعمل هذه اللجنة الفرعية. أقدر خاصة في هذا البيان المعلومات الخاصة باعتماد التشريعات في بلجيكا، التشريعات الخاصة بالأنشطة الفضائية. وهو قانونٌ حديث يغطي الجوانب الأخيرة في تطور أنشطة الفضاء. وكذلك استمعت إلى الأفكار الخاصة بإجراء عمليات تحليلية حول الأنشطة الفضائية الحالية والأفكار الخاصة بالقواعد الملزمة أو غير الملزمة، والتي يجب أن تحترم على أية حال في إطار القانون الدولي. واستمعت كذلك باهتمام بالغ إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه إلى أن مسؤولية رجال القانون ورجال العلم هي أن يذكروا بأسس هذا القانون الدولي أو حتى بأسس القانون بالنسبة لاستخدامات الفضاء الخارجي التي لا يجب أن تخرج عن نطاق قواعد القانون الدولي.

أشكر إذاً السيد مندوب بلجيكا على بيانه وعلى التهئة التي وجهها للدكتورة عثمان ولي شخصياً.

الكلمة الآن لأندونيسيا، السيد ممثل أندونيسيا الموقر له الكلمة.

**السيد سليمان-سيارا** (أندونيسيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): السيد الرئيس، أولاً باسم وفد أندونيسيا أود أن أضم صوتي لصوت الوفود الأخرى التي تقدمت إليك بالتهئة الحارة على انتخابك رئيساً جديداً لهذه الدورة السابعة والأربعين للجنة الفرعية القانونية، ونحن على ثقة تامة من أن إدارتك القديرة لأعمالنا سوف تسهم ولاشك في نجاح مداولاتنا. وتؤكد سيادة الرئيس أننا سنقدم لك يد العون والدعم خلال أعمال هذه الدورة كي نتوصل إلى نتائج مثمرة.

نود كذلك أن نحي الرئيس السابق السيد رايمونو غونزاليز من تشيبي ونهنته على عمل استثنائي ونجاح باهر في قيادة أعمال الدورة السابقة.

السيد الرئيس، نعبر كذلك عن تقديرنا لمكتب شؤون الفضاء الخارجي وكل الأطراف التي تعمل من أجل دعم هذه اللجنة الفرعية وتيسير مداولاتها.

السيد الرئيس، كطرف في المعاهدات الفضائية الأربعة وخاصة معاهدة الفضاء الخارجي واتفق الإنقاذ واتفاقية المسؤولية واتفاقية التسجيل فإن أندونيسيا تقوم بشكل مستمر في إطار أنشطتها الفضائية بالامتثال لأحكام هذه المعاهدات. وهنا نود أن نؤكد على موقف أندونيسيا الأساسي بأن الفضاء

واقع الأمر هو انعكاس للجهود المشتركة للبشرية جمعاء.

اليوم مسألة الموارد المتوفرة والخارجة عن إطار الأرض، هذه الموارد وهذه المسألة ستكتسي مسألة أهمية متزايدة من يوم لآخر. اسمحوا لنا منذ الآن أن نقول أن هذه العملية المفتوحة أمام كل الدول الأطراف في هذا الاتفاق والأعضاء في الكوبوس، هذه العملية إذاً تشكل إشارة سياسية قوية ورسالة سياسية قوية تؤكد من خلالها على اهتمامنا بهذا الاتفاق الخاص بالقمر.

وثالثاً فإن بلجيكا تسجل كذلك مع الارتياح، مبادرات مختلفة في مشاريع قائمة من شأنها أن تضمن أمناً أفضل وشفافية أكبر بالنسبة للأنشطة الفضائية. وفي هذا الشأن فإن بلجيكا تؤيد تماماً الاقتراحات الأوروبية، سواء أكان ذلك في إطار أعمال مؤتمر نزع السلاح أو في إطار أنشطة الوكالة الفضائية الأوروبية وهي الأنشطة التي تستهدف معرفة أفضل واستخداماً أرشد للمدار.

وفد بلادي كذلك يود أن يسترعي الانتباه إلى أن هذه المسائل تشكل جوانباً تقنية حقة من الناحية العلمية ومن الناحية التكنولوجية ومن الناحية القانونية، فإن نظام المسؤولية الذي نعرفه في مجال عمليات الفضاء، نظامٌ معقد، إما أنه يستند إلى دولة الإطلاق أو يستند إلى مفهوم الخطأ أو الضرر الذي يحدث في الفضاء. وإن تقدير هذا الخطأ يجب أن يتم مع مراعاة مختلف القواعد والمعايير وأنماط السلوك التي تنطبق في هذا القطاع. وعلينا أن ندرك تماماً أن كل إشارة وأن كل قاعدة حتى وإن لم تكن ملزمة في هذا المجال، يجب أن تصبح قاعدة رئيسية يحترمها كل مشغل يعرف الحذر ويعرف الهمة في عمله. ومن الأهمية بالتالي أن نحقق هذا الهدف ونحن على بنية من أمرنا وخاصة بعد تقويم الآثار الاقتصادية والمالية والقانونية لهذه القواعد.

السيد الرئيس، وفد بلجيكا يؤكد مرة أخرى على الاهتمام الكبير الذي يعلقه على عمل الكوبوس وعمل هذه اللجنة الفرعية. وعلينا أن نقول سيادة الرئيس أن القانون، قانون الفضاء، قد تطور إلى حد بعيد منذ وضع المعاهدات الأولى. واليوم الأمر لا يتعلق بوضع قواعد جديدة تخص النشاط الفضائي ومبادئ جديدة بالنسبة للأنشطة البشرية، وإنما المسؤولية اليوم، المسؤولية القانونية هي أن نذكر بأسس القانون الدولي أو بأسس القانون، البحث وأن نضمن أن استغلال واستخدام الفضاء لن يفلت ولن يُعفى من هذه المبادئ القانونية للقانون الدولي. وليس من اليسير بالنسبة لرجال القانون أو رجال العلم أو المهندسين أن يعملوا معاً في كل مرة وبشكل ناجح، إلا أنه علينا هنا أن نتحمل المسؤولية بشكل واضح، وإن الكوبوس عليها أن تقيم هذا الحوار الذكي والمثمر بين مختلف مكوناتها. ولذا فإن هذه اللجنة في إطار ولايتها هي بالفعل المحفل المفتوح للمناقشات

الفضائية، نود أن نعلمكم بأنه وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية التسجيل، فإن أندونيسيا قد وضعت السجل الوطني للأجسام الفضائية المطلقة في مدار الأرض وهذا السجل سوف يبقى في المعهد الوطني لعلوم الفضاء في أندونيسيا، والان نعد للعناصر الإدارية المختلفة من أجل التسجيل لدى الأمم المتحدة.

السيد الرئيس، يسرنا أن نعلمكم بأن أندونيسيا والأوسا، مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، قد نظما معاً حلقة عمل إقليمية فيما يتعلق بتطبيقات تكنولوجيا الفضاء المتكاملة من أجل إدارة موارد المياه، وعقد ذلك في جاكرتا ما بين السابع والحادي عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٨، والهدف الرئيسي لحلقة العمل الإقليمية هو النهوض بالجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال إدارة الموارد المائية وحماية البيئة، وتحقيق ذلك، الأمل هو أن عدد من الدول التي هي معرضة لأكثر من غيرها للكوارث الطبيعية بسبب المياه سوف تقلل من آثار هذه الكوارث. وعلى أساس كذلك خطة عمل باري التي انبثقت عن المؤتمر الثالث عشر الأطراف، فإن الجهود الخاصة بالتصدي لتغير المناخ يجب أن تتم ليس فقط من جانب بلدان المرفق الأول للاتفاقية، ولكن بالتعاون مع المرفق الثاني كذلك. وأندونيسيا قد طورت خطة العمل الوطنية لديها من أجل التصدي لتغير المناخ، وهذا يتضمن أساساً تخفيف الآثار في عدد من القطاعات ومواءمة هذه القطاعات مع برامج جديدة في هذا المجال.

وكذلك، فإننا لقد ناقشنا في إطار اللجنة التي عقدت بالأمس الآثار الخاصة بهذه التطبيقات على تغير المناخ. وأندونيسيا سوف تواصل الإسهام بشكل فعال في تعزيز التعاون الدولي من خلال مشاركتها في أنشطة سينتينيل آسيا و[يتعذر سماعها؟] ضمن أنشطة أخرى، وتتمنى أن التعاون الدولي سوف يتعزز في المستقبل وفي الأعوام القادمة.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد على التزامنا الكامل لجهود هذه اللجنة الفرعية القانونية وذلك لفائدة البشرية جمعاء، وشكراً سيادة الرئيس.

**الرئيس:** أشكر السيد ممثل أندونيسيا على هذا البيان باسم بلاده، وأعتقد كذلك أن السيد مندوب أندونيسيا قد تطرق إلى عدد من النقاط الهامة في هذا البيان، والتي تستحق النقاش أثناء هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية، على سبيل المثال ضرورة مناقشة مستفيضة للبند الخاص بتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، وكذلك حول المدار الثابت بالنسبة للأرض والانتفاع منه من جانب كافة الدول على أساس الوصول العادل لكل الدول لهذا المدار. واستمعت كذلك باهتمام إلى المعلومات التي تقدمت بها حول إقامة السجل الوطني للأجسام الفضائية في أندونيسيا، [يتعذر سماعها؟] التي تطلق إلى الفضاء وكذلك المعلومات الخاصة بحلقة العمل التي نظمتها أندونيسيا بالتعاون مع مكتب الأوسا في جاكرتا.

الخارجي يجب أن يخصص فقط للأغراض السلمية ولفائدة لبشرية جمعاء. ووفد أندونيسيا بالتالي يرى أن التعاون الدولي في مجال الأنشطة الفضائية يجب النهوض به بالنسبة لكل البلدان وعلى كل الدول كذلك أن تمتثل للمعاهدات الفضائية الدولية المختلفة.

ووفد بلادي يسره أن يسجل مناقشات بناءة تدور في هذه اللجنة الفرعية من أجل النهوض بصكوك قانونية في مجال الفضاء.

وبالنسبة لتعريف الفضاء الخارجي وتعيين حدوده أندونيسيا تؤكد على حالة اللجنة الفرعية القانونية لمناقشات جادة بالنسبة لهذا الموضوع وبشكل ملموس، وإن غياب هذا التعريف الواضح والتعيين الواضح لحدود الفضاء سيضفي نوعاً من انعدام اليقين على المجال القانوني وعلى تطبيقات الفضاء. وإن هذه الأمور كلها تخص سيادة الدول على مجالها الجوي ومجالها الفضائي، وبالتالي علينا أن نقوم بتوضيح هذه الأمور بشكل سريع.

السيد الرئيس، حيث أن المدار الثابت بالنسبة للأرض مصدر طبيعي محدود وأنه معرض كذلك للتشبع، فإن اندونيسيا تود أن تجدد مرة أخرى نداءها بالنسبة لاستخدام رشيد لهذا المدار الثابت بالنسبة للأرض، وفتح الوصول إليه أمام كافة الدول مع المراعاة الخاصة لاحتياجات ومصالح البلدان النامية بالإضافة إلى موقع بعض البلدان الجغرافي الخاص. وعلينا كذلك أن نستخدم هذا المدار من أجل تلبية الاحتياجات والمصالح في البلدان النامية التي لها وضع جغرافي خاص يمكنها من الاستفادة أو يجعلها تستحق هذه الاستفادة.

وفيما يتعلق بمصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، فإن وفد بلادي يسعه أن يسجل أن الدور الأخير للجنة الفرعية العلمية والتقنية والفريق العامل المعني بمصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي قد وضعاً معاً الإطار الخاص بأمان تطبيقات الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. وفد أندونيسيا يود أن يؤكد هنا على أهمية تطبيق صارم لمعايير الأمان بالنسبة لاستخدام هذه المصادر.

فيما يتعلق ببناء القدرات، وفد بلادي يؤيد وجهة نظر هذه اللجنة بأن بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء لها أهمية قصوى بالنسبة للجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل النهوض بشكل أفضل بأنشطة الفضاء ومن أجل النهوض بالمعارف الخاصة بالإطار القانوني التي تجري في داخله هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد فإن الوصول الحر للبيانات والمعلومات حول أنشطة المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال قانون الفضاء أمر حيوي من أجل إسهام من جانب الدول الأعضاء في تطوير قانون الفضاء الوطني، وكي نتمثل تماماً لتسجيل الأجسام

وأطلق من بايكونول في الخامس عشر من حزيران يونيو ٢٠٠٧ ودخل في مرحلته التشغيلية في كانون/يناير عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يكون مصدراً هاماً بالنسبة للأبحاث، بما في ذلك أبحاث رصد الأرض وبرنامج رصد الأرض. وسيكون مصدراً كذلك للتطبيقات التجارية المتنوعة. وكذلك فإن إطلاق كولومبوس والإسهام الأوروبي في المحطة الأوروبية للفضاء تزامن مع نجاح بعثة ألمانية لراند ألماني، هانس شيجل، هانس شيجل أصبح الرائد الألماني الثاني بعد توماس رايتنر. وكذلك فإن أول سفينة فضاء للتموين، جولزيرن، أطلقت بنجاح لمحطة الفضاء الدولية في التاسع من آذار/مارس ٢٠٠٨. وإن مركز العلوم الفضائية الألماني قد قام بتنسيق الاتصالات من مركز التحكم في أوبرفانفنيهوفين في ألمانيا.

هذه المنجزات سيادة الرئيس توضح تماماً التزام ألمانيا باستكشاف سلمي واستخدام سلمي للفضاء الخارجي، وهذا يوضح كذلك تفاني ألمانيا في العمل والنشاط الذي تقوم به في إطار هذه اللجنة الفرعية القانونية من أجل تحقيق التقدم وفي وضع إطار قانوني للأنشطة الفضائية. شكراً.

**الرئيس:** أشكر السيد مندوب ألمانيا على هذا البيان، القصير نسبياً ولكن الهام من حيث المضمون ولأشك. وإنني أوافقك الرأي تماماً بالنسبة لقرار الجمعية العامة واعتماد الجمعية العامة ١٠١/٦٢ بعنوان "توصيات حول تعزيز ممارسات الدول والمنظمات الدولية الحكومية في تسجيل الأجسام الفضائية". أن اعتماد هذا القرار إذاً كان إنجازاً حقيقياً وأحيي همة وفد ألمانيا وخاصة رئيس الفريق العامل البروفسور شروغل، أحيي إذاً همة الوفد والرئيس شروغل في هذا المجال، وأعتقد بالفعل أنك على حق عندما تقول أنه علينا أن نفكر في أن نعكس هذا القرار في تشريعاتنا وقوانيننا الوطنية وهناك بالفعل عدد من الدول قامت بهذا الجهد. وكذلك أسجل أن ألمانيا قد شاركت في أنشطة فضائية عديدة في إطار التعاون الأوروبي، وحققت نجاحاً إذاً في هذا المجال.

وأخيراً أود أن أشكر على التهنئة التي وجهتها للرئيس ولمديرة المكتب، وكذلك التهنئة التي وجهتها للرئيس السابق للجنة الفرعية القانونية سعادة السفير رايموندو غونزاليز. وأخيراً وليس آخراً التهنئة والتحية التي وجهتها للمدير السابق لمكتب الأوسا السيد سيرجيو كاماشيو لارا على سنين طويلة من الخدمة التي قدمها للمكتب. شكراً.

الكلمة الآن للسيد ممثل الاتحاد الروسي.

**السيد إ. زاغيانيل (الاتحاد الروسي)** (ترجمة فورية من اللغة الروسية): شكراً سيدي الرئيس، أهنيك بادئ ذي بدء على رئاستك للجنة الفرعية،

وهذه أنشطة تكتسي أهمية خاصة في الوقت الحاضر، كذلك أحطنا علماً بالمعلومات الخاصة بخطة العمل الخاصة بتغيير المناخ، وهي مسألة ملحة في يومنا هذا. أشكر كذلك على التهنئة التي وجهتها لمديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولي شخصياً بالإضافة إلى التحية التي وجهتها إلى الرئيس السابق لهذه اللجنة الفرعية القانونية سعادة السفير رايموندو غونزاليز، ونيابة عن سعادة السفير غونزاليز الذي لم يأت بعد إلى اجتماعنا أود نيابة عنه أن أشكر على هذه التحية. شكراً.

أعطي الكلمة الآن للسيد ممثل ألمانيا الموقر.

**السيد ج. رايشهارت (ألمانيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيادة الرئيس، أود كذلك أن أبدأ هذا البيان بتقديم التهنئة إليك سيادة الرئيس على انتخابك لرئاسة هذه الدورة للجنة الفرعية القانونية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وأعضاء وفد ألمانيا الذين عرفوك وتشرّفوا بالعمل معك لفترة طويلة، كلنا نتطلع إلى نتيجة مثمرة تحت رئاستك لهذه الدورة وهذه اللجنة في هذه الفترة. نود كذلك أن نقدم التهنئة للسيد رايموندو غونزاليز على رئاسة قديرة لأعمال هذه اللجنة الفرعية في ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، ونغتنم هذه الفرصة كذلك كي نتوجه إلى أمانة مكتب شؤون الفضاء الخارجي للأمم المتحدة لإعدادها الجيد لهذه الدورة. وأشكر المدير السابق السيد سيرجيو كاماشيو لارا على أعوام طويلة من خدمات استثنائية لهذا المكتب. ونهني السيدة مازلان عثمان على تعيينها مرة أخرى مديرة للمكتب وتطلع للعمل بشكل وثيق معها أثناء ولايتها أو أثناء توليها هذا المنصب.

السيد الرئيس، وفد ألمانيا يرحب مع الارتياح بالتقدم الذي أحرز خلال الدورة السابقة خاصة بالنسبة للقرار ١٠١/٦٢ والخاص بتوصيات من أجل تعزيز ممارسات الدول في تسجيل الأجسام الفضائية وممارسة منظمات الدولية الحكومية كذلك وهو قرار اعتمده الجمعية العامة في كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٧ السابع عشر منه.

نسجل مع الارتياح كذلك، اعتماد المبادئ التوجيهية لتخفيف آثار الحطام الفضائي لـ UN COPUOS، إن تنفيذ هذه المبادئ يمكن أن يطرح على جدول أعمال هذه اللجنة الفرعية لعام.

السيد الرئيس، العام الماضي كان عاماً هاماً بالنسبة لإسهام ألمانيا لاستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، واسمحوا لي أن أذكر العناصر الماضية في العام الماضي مكتب الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية في تدبير الكوارث والاستجابة للطوارئ UN SPIDER، هذا المكتب إذاً أقيم في بون ألمانيا في العام الماضي. وفي العام الماضي كذلك فإن الساتل الراداري الألماني تيراسار إكس قد تم تطويره في إطار شراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص

التجارية فإن من الضروري تطوير القانون الدولي للفضاء. ونحن نعتقد أن توزيع استبيان بشأن آفاق مزيد التطوير للقانون الدولي للفضاء، والذي اقترح منذ سنتين من قبل عدد من الوفود هنا من شأنه أن يساعدنا في تبين الخطوط التي يمكن لهذه اللجنة الفرعية أن تبلور أنشطتها وفقها، وذلك في ضوء أولويات الدول الأعضاء ومصالحها. ووجود ثغرات في القانون الدولي للفضاء قد أشير إليه من عدد من الوفود خلال هذه الدورة ودورة سابقة للجنة الفرعية، وقد جرت العادة أن يتوخى الاتحاد الروسي منهجاً شاملاً فيما يخص القانون الدولي للفضاء.

ونحن نعتقد أن أفضل السبل لمعالجة هذه القضايا يكمن في إيجاد اتفاقية شاملة وحيدة للأمم المتحدة بشأن القانون الدولي للفضاء، ومثل هذا الصك يمكن أن يتناول شتى الأوجه الخاصة بالأنشطة الفضائية واستخدام تكنولوجيا الفضاء مع مراعاة مصالح كافة الأطراف المشاركة في الأنشطة الفضائية.

وفي اعتقادنا فإن من أهم أهدافنا تحديد السبل والوسائل الكفيلة إلى تعهد الفضاء الخارجي مجالاً لأوجه الاستخدام السلمية والقانون الدولي الحالي لا ينص على أي منع لتطوير الأسلحة ونشر الأسلحة في الفضاء الخارجي فيما عدا أسلحة الدمار الخارج، والحق أن نشر أي نوع من أنواع الأسلحة إن كانت تلك الأسلحة أسلحة دمار أو غيرها في الفضاء الخارجي من شأنه أن يفوض جو الثقة والتعاون والأمن بين الدول.

ومؤتمر نزع السلاح هذا العام قد اقترح مسودة معاهدة لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة فيما يخص الأجسام الفضائية، وهذه الوثيقة سوف تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تصد الفجوات الحاصلة في هذا المجال في القانون الدولي الخاص بالفضاء. وتأمين الأجسام الفضائية وتعزيز الأمن العام هي من أهداف هذه الاتفاقية المقترحة، ونحن ندعو كافة الدول إلى دعم هذه المبادرة وتطلع إلى إقامة نقاش مثمر بشأن هذه الوثيقة. ووفدنا على يقين من أنه إذا ما أردنا معالجة القضايا المتصلة بضمان أمان الأنشطة الفضائية، وأمنها واستخدام الفضاء الخارجي لمصلحة البشرية جمعاء لن يتسنى إلا إذا ما وقفنا التسابق نحو التسلح وعسكرة الفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس.

**الرئيس:** أشكر ممثل الاتحاد الروسي الموقر على هذا البيان. لقد لفت نظرنا يا سيدي إلى العديد من المسائل الهامة، وعلى حد فهمي فإن من أهدافنا توفير إطار قانوني ونظامي دولي ملائم يغطي مختلف أنشطة الفضاء وهي فكرة بالغة في الأهمية، لقد أصغيت ببالغ العناية إلى ما تفضلت به بخصوص الاتفاق الخاص بأنشطة الدول والمنظمات الدولية فيما

ونحن على يقين أن ما أوتيت من خبرة ومعرفة واسعة سيسر على هذه اللجنة عملها وسيجعله فعالاً ناجحاً. كذلك إن بودي أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير رايموندو غونزاليز الذي كان خير خلف لخير سلف. كما أنني أود أن أضم صوت وفدنا إلى الوفود التي سبقتنا إلى تناول الكلمة متمنين النجاح والتوفيق للسيدة مازلان عثمان بمناسبة تعيينها مديرة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، الاتحاد الروسي ما فتأ يقدم تأييده ودعمه للتعاون الدولي في شتى المجالات الخاصة باستكشاف الفضاء الخارجي واستغلاله، وهذا التعاون هو أمرٌ ضروريٌّ هامٌ ومن المهم لهذا المسار أن يقوم على أساس قانون دولي فعال يفي بمقتضيات العصر. ونؤكد من جديد اعتماد المبادئ القانونية سنة ١٩٦٣ والتي نص فيها على أن التعاون الفضائي والجوانب الفضائية الخاصة باستكشاف الفضاء واستخدامه للأغراض السلمية من شأنها أن تعزز الوئام وعلاقات الصداقة بين الدول.

وفي سبيل زيادة تركيز القانون الدولي للفضاء، فإن للأمم المتحدة عامة، واللجنة الأم ولهذه اللجنة الفرعية بوجه الخصوص دوراً بالغ الأهمية. ولقد أحزرتنا الكثير من المنجزات في السنوات الأخيرة. وأسجل بارتياح أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت القرار الخاص لممارسات الدول والمنظمات الدولية فيما يخص تسجيل الأجسام الفضائية سنة.

٢٠٠٧ وجدول هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية، جدول الأعمال، جدول مكثف يتضمن عدد من البنود الجديدة منها ما يخص تعزيز القدرات في مجال القانون الفضائي والتبادل العام للمعلومات بشأن التشريعات الوطنية الخاصة باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. ووفدي يؤيد فكرة عقد نقاش بشأن هذه المسائل ويرجو أن تكون نتائجه إيجابية ونحن نعتقد على وجه الخصوص أن تبادل المعلومات بشأن التشريعات الوطنية يمكن أن يفيد الدول التي أقبلت حديثاً على وضع تشريعاتها الوطنية الخاصة بهذا المجال. أما بالنسبة للدول التي يوجد لديها نظام متقدم للتشريع في هذا المجال فهي يمكن أن تفيد الفريق الأول.

أما عن البند الخاص بحالة وتطبيق معاهدات الخمس للأمم المتحدة بشأن الفضاء الخارجي، فإننا سنناقش المسائل الخاصة بالاتفاق الذي يحكم أنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتحاد الروسي بشأن الدول الأخرى ليس بعد طرفاً ضمن في هذا الاتفاق إلا أننا نعتقد أن هذا النقاش له أهميته، وقد جاء في حينه باعتبار الخطط الراهنة على الصعيد الوطني والدولي لبرامج ومشاريع تخص كوكب القمر. وباعتبار أن استكشاف الفضاء الخارجي واستخداماته ما فتأت تتسع وتتشعب وتظهر أنشطة جديدة في هذا المجال وتكتسي الصبغة

لذلك، فإننا قد طورنا تعاوننا مع الوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء في سبيل إيجاد الظروف الملائمة من أجل التحاق أوكرانيا أو انضمامها إلى تلك الوكالة بشكل تدريجي.

ومن الخطوات الهامة المسجلة في هذا السياق توقيعنا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اتفاق بين حكومة أوكرانيا والوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء بشأن التعاون بخصوص استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية. وفي السنة السابقة وفي كانون الثاني/يناير من سنة ٢٠٠٧ صادقت أوكرانيا على اتفاق للتعاون في إطار النظام العالمي [يتعذر سماعها؟] الملاحه بمشاركة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

كما أننا ما فتأنا نسعى إلى تعزيز التعاون الثنائي بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وأوكرانيا والبرازيل وقد نفذنا مشاريع مشتركة بين أوكرانيا والصين عددها ٢٩ مشروعاً، وذلك في خطة التعاون بين أوكرانيا والصين للسنوات بين ٢٠٠٦ - ٢٠١٠.

كما شرعنا في الأعمال التحضيرية التي من شأنها أن تقضي إلى مشاريع مشتركة مع بعض وكالات الملاحه الفضائية في الولايات المتحدة، وأبرمنا اتفاقاً... إطاراً بشأن التعاون بين الوكالة الوطنية لشؤون الفضاء في أوكرانيا والوكالات ذات الصلة في كل من فرنسا وإيطاليا. كما أننا دعمنا التعاون مع جمهورية مصر العربية وجمهورية كوريا وتركيا والأرجنتين.

سيدي الرئيس، وفد أوكرانيا ينظر بعين الرضا إلى جدول الأعمال المعروض على أنظارنا في هذه الدورة من دورات اللجنة الفرعية، ونعتقد أن كل البنود المدرجة به هي بنود هامة ونرجو لهذه الدورة أن تحقق قدر أكبر من التقدم في معالجة القضايا التي لها أهمية عملية ولها منفعة مؤكدة في سبيل تطوير القانون الدولي للفضاء.

وفيما يخص البند المتعلق بـ "حالة المعاهدات الخمس للأمم المتحدة للفضاء الخارجي وتطبيقها"، فإن وفدي كان ولا يزال ملتزماً بالامثال لصكوك القانون الدولي الخاص بالفضاء وفي الآن نفسه، يرجو وفدي أن يناقش في إطار ولاية اللجنة الفرعية القانونية إمكانات تطوير القانون الدولي للفضاء مستقبلاً. ونحن نعتقد أن مثل هذا النقاش هو ضروري ومستعجل ويمكن النظر في هذا الأمر في إطار فريق عامل ننشئه أو الفريق العامل الذي أنشأناه في إطار البند السادس.

وفد أوكرانيا يرى أننا لا نزال نفتقر إلى تعريف وتعيين لحدود الفضاء الخارجي، وباعتبار تسارع وتيرة تطور تكنولوجيا الفضاء، فإن ذلك يمثل فجوة قانونية ليس في قانون الفضاء الخارجي، بل

يخص القمر وسائر الأجرام السماوية، وموقف الاتحاد الروسي له أهميته في هذا الشأن.

كما أنني اصغيت ببالغ العناية إلى مختلف الأفكار التي تفضلت بعرضها علينا، لا سيما المعلومات الخاصة بإعداد مسودة معاهدة جديدة طرحها الاتحاد الروسي بمعية الصين على مؤتمر نزع السلاح في الصين مما... وهو نص يتضمن أحكاماً جديدة هامة بخصوص عدم عسكرة الفضاء الخارجي، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفضاء الخارجي.

أشكرك أيضاً على كلماتك اللطيفة إلى رئيس هذه اللجنة الفرعية ومديرة مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي. شكراً جزيلاً.

والآن الكلمة لأوكرانيا.

**السيدة ن. ماليشيفا (أوكرانيا)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً يا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، وفد أوكرانيا يود أن يهنئك على انتخابك رئيساً للجنة الفرعية للسنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. لقد سبق لك أن شغلت شغل هذا المنصب في عدد من المناسبات وأثبتت مقدرتك الفائقة ونحن على يقين من أنك ستوفق خلال السنتين المقبلتين إلى تعزيز عمل هذه اللجنة الفرعية في أداء رسالتها المتمثلة في تطوير القانون الدولي الفضائي ونشر أفكارها في العالم أجمع.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أحدثكم بعض الشيء عن أنشطة أوكرانيا الفضائية في السنة الماضية.

لقد كانت حصيلة السنة الماضية غنية بالنسبة إلى الأنشطة الفضائية على الصعيد الدولي ولقد احتفلنا بما لا يقل عن اثنتي عشرة ذكرى فيما يخص أنشطة الفضاء بما في ذلك الذكرى المئوية لسيرجي [يتعذر سماعها؟]، والذكرى الأربعين لوضع أول صك قانوني دولي يخص الفضاء، وهو معاهدة الأمم المتحدة للفضاء. وكذلك احتفلنا بالسنة الفيزيائية الشمسية.

وقد نظمت أوكرانيا بهذه المناسبات المختلفة عدد من المؤتمرات والندوات والملتقيات والمعارض وغير ذلك من التظاهرات. وخلال سنتين ٢٠٠٧ فإن أوكرانيا قد أتمت تنفيذ البرنامج الوطني الثالث، والذي شمل إعادة هيكلة تكنولوجيا الفضاء واستخدامها في بلادنا وقد أعدنا وأعرضنا على البرلمان مشروع برنامج جديد للفضاء في أوكرانيا بالنسبة إلى السنوات ٢٠٠٨ - ٢٠١٢. كما أولينا عناية خاصة في بلادنا إلى تعزيز التعاون مع سائر الدول الأخرى التي لها أنشطة فضائية ومع المنظمات الدولية أيضاً.

الآراء أو المعلومات بشأن التشريعات الوطنية في مجال قانون الفضاء. ولقد حصل لدى بلادي رصيذ لا يستهان به من الخبرة في مجال استكشاف الفضاء. ونحن على استعداد لتعريفكم بتجاربنا في إطار البند الثاني عشر من جدول أعمال الدورة الحالية للجنة الفرعية. والأمل يحدونا أن لا يكون هذا التبادل تبادلاً عجولاً للآراء والمعلومات، بل إننا نعتقد أن هذا العمل حري بأن يكون عمل متأنياً متعمقاً وقد بادرت الأمانة إلى إيراد عدد من المعلومات بشأن التشريعات الوطنية في مختلف دول العالم، بشأن استكشاف الفضاء وأنشطته في موقعها الخاص بشبكة الانترنت. وهذا الأمر هو أمر هام ولا يزال هذا الجهد في بداياته الأولى.

أما عن مقترحاتنا أو المقترحات المقدمة للجنة الأم بشأن وضع بنود جديدة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية، فإننا نود الإشادة بفكرة تنظيم الندوات أو الملتقيات التي نُظمت في إطار دورات اللجنة الفرعية القانونية على مر السنوات الماضية بالاشتراك بين المعهد الدولي لقانون الفضاء والمركز الأوروبي لقانون الفضاء، كما كان الأمر خلال هذه الدورة. وهذه الملتقيات والندوات تثير قضايا، من أهم قضايا الساعة، فيما يخص تطور القانون الدولي للفضاء. وهذه الملتقيات والندوات تساعد في تحديد هذه القضايا وضبط معالمها إلا أنها تقتضي مزيد من المساهمة من الدول الأعضاء وهو ما يمكن أن نتابعه في إطار الولاية المنقولة إلى هذه اللجنة الفرعية القانونية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أنه خلال السنوات الأخيرة هناك عدد من المسائل والقضايا الخاصة بالبيئة ما فتأت تزداد أهميتها بدءاً بموضوع الحطام الفضائي الذي يلوث الفضاء الخارجي، وما إلى ذلك من مسائل وصولاً إلى قضية تغير المناخ العالمي، وهو كما لوحظ يوم أمس في المنتدى أو الملتقى الذي نُظم هذا العام هو المشكلة الأولى التي تهدد بقاء البشرية جمعاء. ووفدي يرى أن الوقت قد حان لهذه اللجنة الفرعية القانونية أن تنظر في موضوع الحطام الفضائي والخطوة الأولى التي يقترحها في هذا المضمار هو أن يخصص بنداً خاصاً لهذا الموضوع وتبادل المعلومات بشأنه بين الدول في الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية القانونية، لاسيما بشأن الإجراءات التشريعية والتنظيمية التي تتخذها الدول للتخفيف من وطأ الحطام الفضائي.

سيدي الرئيس، وفدنا على استعداد للإسهام بشكل نشط في النقاش بشأن مختلف بنود جدول الأعمال، ولكم الشكر جميعاً على حسن الإصغاء.

**الرئيس:** أشكرك بدوري يقول الرئيس يا سيدي ممثل أوكرانيا الموقر، أشكرك على بيانك وقد تضمن العديد من النقاط الهامة بخصوص مستقبل عمل اللجنة الفرعية، وقد عرفتنا ببعض ما استجد بشأن قانون الفضاء والأنشطة الفضائية في أوكرانيا.

وأيضاً فيما يخص قانون المجال الفضائي. وفي هذا السياق نعتقد أن التقدم مما يخص تعيين حدود الفضاء الخارجي والمجال الفضائي أو المجال الجوي يمكن أن يتحقق بالتعاون فيما بيننا. ووفدنا يعتقد إجمالاً كما كان ذكر في مناسبات عديدة أن من الضروري زيادة الاستفادة من آليات التعاون بين الهيئات والمؤسسات في سبيل العمل بشأن هذا البند وفي المقام الأول التعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة في هذا المضمار. ومن ثم فإن التقدم في مجال استخدام مصادر القوة النووية في الفضاء الخارجي قد تحقق إلى حد كبير بفضل تجميع جهود، هذه اللجنة من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية، وهناك فرص أخرى كثيرة يمكن استغلالها وهو ما لم يحدث إلى حد الآن للتعاون فيما بين لجنتنا وسائر وكالات الأمم المتحدة، ونحن نستحسن أية خطوة تقطع في هذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال نحوي تقرير الأمين العام بشأن [؟ يتعذر سماعها؟] الوارد ضمن الوثيقة A/AC.105/910.

سيدي الرئيس، عند تناولنا الكلمة في إطار "التبادل العام للآراء" في الدورة السابقة للجنة الفرعية، فإن وفدنا قد دعا إلى النظر في موضوع التعليم وتعزيز القدرات في مجال القانون الدولي لشؤون الفضاء. ويسرنا إذ لقي ذلك المقترح القبول من قبل جنوب أفريقيا ودول أخرى، وإذ أدرج بالتالي بند في هذا المعنى ضمن جدول أعمال الدورة الحالية للجنة الفرعية. ويسرنا إذ أحرز تقدمٌ يُذكر ويُشكر في مجال التعليم بشأن قانون الفضاء وذلك بفضل الجهود التي بذلها الفريق الدولي للخبراء، ويحدونا الأمل في أن يتسنى في المستقبل القريب أن تدرج قضايا قانون الفضاء والمسائل المتصلة به في مناهج المراكز الإقليمية المعنية بالعلوم والتكنولوجيا الخاصة بشؤون الفضاء.

هذه السنة تصادف الذكرى العاشرة للاتفاق بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا لإنشاء مركز دولي لقانون الفضاء، وخلال العقد الماضي قد عمل هذا المركز بقدر كبير من النجاح في مدينة كييف، عاصمة أوكرانيا، وساعد في تعزيز القدرات وما يسخر به مجال استخدام الفضاء وقانون الفضاء بالتحديد من إمكانات، ليس بالنسبة إلى أوكرانيا وحدها بل وبالنسبة إلى عموم الدول، اتحاد الدول المستقلة وبهذه المناسبة ستحتضن مدينة كييف هذا العام مؤتمراً دولياً مخصصاً لموضوع تعزيز القدرات في مجال القانون الدولي للفضاء. وإني لأدعو كافة الذين يهمهم الأمر إلى أن يأتوا إلى كييف للمشاركة في أعمال ذلك المؤتمر الدولي.

سيدي الرئيس، باعتبار أو فيما يخص خصخصة أنشطة الفضاء الخارجي وتنوعها واعتباراً لكون القانون الدولي للفضاء لم يتغير على مر العقود من الزمن، فإننا نعتقد أن دور التشريعات الوطنية للفضاء ما فتئ يزداد أهمية لذلك فإننا يسرنا إذ أدرج في جدول أعمال اللجنة الفرعية بنداً خاصاً لتبادل

والدروس التطبيقية والحاسوبية خلال ثلاثة أسابيع والمحاضرون جاءوا من مختلف أنحاء العالم.

سيدي الرئيس، إن السائل الماليزية [يتعذر سماعها؟] يُرمع إطلاقه في أيلول/سبتمبر هذا العام على مطلقه سواتل أمريكية [يتعذر سماعها؟] ١، تملكها وتشغلها شركة [يتعذر سماعها؟] [؟عبارة بالإنكليزية؟] وسيتم هذا الإطلاق من [يتعذر سماعها؟] في جمهورية جزر مارشال، والصور التي تُلتقط عبر هذا الساتل ستستخدم في الأبحاث ومصادر الأسماك والهجرة ومسائل الأمن وغيرها من المجالات التي تفيد دولتنا. وهذا الساتل الماليزي رادارات سائل صغير متدن في مداره بالنسبة للأرض.

وستتطور ماليزيا سائل اتصالات وطني يوفر اتصالات ساتيلية مأمونة وخدمات شبكات للحكومة الماليزية بغية تحسين تطويرها المحلي للتكنولوجيا الفضائية والرصد البشري. وتطوير الساتل سيحتاج إلى ست سنوات وعمره التشغيلي سيكون عشر سنوات.

والآن سأنتقل إلى المواضيع المعروضة علينا، البند السادس أي "وضع معاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالفضاء الخارجي الخمس وتطبيقها". ماليزيا وقعت معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ وهي بصدد المصادقة على هاتين المعاهدتين. كما أننا نندرس جدوى الانضمام إلى المعاهدات الأخرى الثلاث، ومن هنا فإن وكالتنا الفضائية بالتعاون مع غرف المدعي العام قد بدأت وبادرت إلى وضع مشروع قانون حول الفضاء الخارجي الماليزي، وهدفه وضع تشريعات محددة تنظم أنشطتنا الخارجية. وكذلك وحالياً تجري المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع اللامسات الأخيرة على مشروع القانون هذا.

لقد مضت خمسون عاماً أو أكثر حضرة الرئيس على الأخذ بالمبادئ الخاصة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، ولكن إن الأوان لمراجعتها وتنقيحها والنهج العملي هو الذي يُعتمد في وضع إطار جديد يلبي الطلبات الجديدة. وإن أي استعراض لهذه المبادئ لا بد من أن يكون مستقيماً في طبيعته بحيث يشمل الجوانب المضمونية والشكلية من المبادئ معاً.

وماليزيا ترى أن الدول التي تستخدم الطاقة النووية لا بد من أن تقوم بأنشطتها بالاتفاق الكامل مع المبادئ وتمنع أي اصطدام أو حادث قد يعرض للخطر الفضاء الخارجي بل والأرض. وحيث أن هناك خطراً حقيقياً في أن يتمخض عن أي اصطدام بين الحطام الفضائي والأجسام الفضائية التي عليها الطاقة النووية، يتمخض عنها ضرر كبير وأضرار خطيرة فإن استخدام الطاقة النووية لا بد من أن يكون

وحدثتنا عن التعاون بين أوكرانيا والوكالة الأوروبية لشؤون الفضاء وكذلك التعاون بين أوكرانيا وعدد من الدول النشطة في مجال الفضاء. كما أنك قد أشرت عن حق إلى بعض بنود جدول الأعمال التي تراها هامة واقترحت عدد من الأفكار الجديدة التي أرى أنها بالغة الأهمية وهي حريّة بالنظر من قبل هذه اللجنة الفرعية خلال مداولاتها.

لقد لفت نظري نيتك اقتراح بند جديد في جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة الفرعية بخصوص تبادل المعلومات بين الدول بشأن أنشطتها في مجال التشريع والتنظيم للتخفيف من وطئ الحطام الفضائي.

شكراً جزيلاً مرة أخرى سيدتي ممثلة أوكرانيا والكلمة الآن للمتحدثة التالية وهي ممثلة ماليزيا الموقرة للإدلاء ببيانه بشأن هذا البند.

**السيدة نور بنت عثمان (ماليزيا) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية):** شكراً سيدي الرئيس، نيابة عن وفد ماليزيا أود أن أهنئك على انتخابك رئيساً للدورة الراهنة للجنة الفرعية القانونية ونحن على يقين من أن ما أوتيت من خبرة وحكمة لا تخفى سوف تساعد هذه اللجنة الفرعية في استعراض مختلف بنود جدول أعمالها وتبلغ غايتها كما أننا نشكر الرئيس المتخلي للجنة الفرعية ووفد ماليزيا ينتهز هذه الفرصة أيضاً كي يهنئ الأستاذة الدكتورة مازلان عثمان من ماليزيا على اختيارها مديرة جديدة للمكتب المعني بشؤون الفضاء الخارجي.

سيدي الرئيس، اسمح لي أن أبدأ بالإشارة إلى ما يجدر ذكره من أحداث في ماليزيا منذ آخر دورة عقدتها لجنتم الفرعية وما يتوقع منها حدوث هذا العام.

يسرني إبلاغكم أن ماليزيا قد أطلقت أول أو أرسلت أو رائد فضائي في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وقد التحق رائد الفضاء بمرحلة سيوس م أ ١١ إنطلاقاً من قاعدة بايكونور في كازاخستان. وماليزيا تتقدم بالشكر إلى الاتحاد الروسي إذ يسرت لنا تحويل هذا الحلم إلى حقيقة والبرنامج المذكور يلقي قدراً كبيراً من الاهتمام في ماليزيا.

من السادس إلى السابع والعشرين من آذار/مارس السنة الماضية، استضافت ماليزيا الدورة التاسعة والعشرين لمدرسة الشباب الفلكيين، إيسيا، وهي مبادرة دولية من الاتحاد الدولي الفلكي لزيادة تعزيز وتطوير وتكوين أو تدريب الفلكيين الشباب على الصعيد الدولي. وأكثر من أربعين مشاركاً قد شاركوا في هذه الدورة الدراسية وكانوا من حاملي الشهادات الجامعية المتخصصين في علوم الفلك أو علوم الفضاء. وقد حضروا عدد من المحاضرات

الفضائية العميقة التي تذهب إلى عمق الفضاء. وأعربت عن موقف ماليزيا أيضاً من مشروع يونيدروا الخاص بإبرام بروتوكول الفضاء الذي يتم إعداده حالياً، وطبعاً ما شجعنا إعلامك بأن ماليزيا على استعداد للانضمام إلى هذا البروتوكول بالذات بعد إتمامه ووضع اللمسات الأخيرة عليه. وذكرت أيضاً دعم ماليزيا للأهداف الناجمة عن ضرورة تسجيل الأجسام الفضائية وضرورة الحفاظ على المبادئ المتصلة بهذا الموضوع لقد كان هذا كله لافتاً وشيقاً.

إذاً شكراً جزيلاً لك على بيانك، وأود أيضاً أن أشكر على ما وجهته إلى الرئاسة وإلى مديرية مكتب شؤون الفضاء الخارجي من كلمات رقيقة. والآن أعتذر لدى ممثلة أوكرانيا على التأخير الذي طرأ في إعطائي الكلمة لها لكي تلقي بيانها.

والآن أعطي الكلمة لحضرة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

**السيد م. سيمونوف** (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس، أود أولاً أن أهنئك على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية للجنة الفرعية ستظل تسهم إسهاماً كبيراً في ترقية وتحسين قانون الفضاء تحت قيادتك الحكيمة. كما أننا نقدر جداً لهذه اللجنة الفرعية تقدمها المحرز تحت رعاية سلفك السفير غونزاليز من تشيلي. كما نهني أيضاً المديرية عثمان.

يسعدنا جداً أن نكون هنا في فيينا بين مجموعة مرموقة من الخبراء القانونيين والدورة الماضية للجنة كانت مثمرة جداً وأثمرت في أنها تتوجت باعتماد قرار الجمعية العامة حول الأجسام الفضائية وتسجيلها. وسنظل نتناول مسائل تهماً جميعاً عملياً.

إن اللجنة الأم ولجنتها الفرعية لهما تاريخ طويل مرموق من العمل عبر التوافق في الرأي في تطوير قانون الفضاء بطريقة تعزز ولا تعيق استكشاف هذا الفضاء لأغراض سلمية واستخدامه كذلك. وبالأخص نثني على اللجنة الفرعية على الدور الذي أبرمته في إبرام المعاهدات وإقامة المعاهدات الأساسية الجوهرية حول الفضاء الخارجية وهي معاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ والعودة واتفاقيتي المسؤولية والتسجيل.

وفي إطار هذا السياق القانوني الذي تمنحه المعاهدات فإن استخدام الدول للفضاء واستخدام المنظمات الدولية له، والآن الكيانات الخاصة قد ازدهر ونتيجة لذلك فإن الخدمات والتكنولوجيا الفضائيتين أسهمتاً إسهاماً لا يقاس في النمو الاقتصادي والتحسينات في مستوى معيشة العالم كله.

محدوداً على بعثات الفضاء العميقة والبعيدة. وكذلك فإنه لا بد من وضع ضوابط الأمانية فيما يتعلق بالقيام بهذه البعثات.

أما البند العاشر أي فحص واستعراض التطورات الخاصة بوضع مشروع بروتوكول حول المسائل المتعلقة بالموجودات الفضائية يلحق باتفاقية المصالح الدولية في المعدات المنقولة، فإن ماليزيا انضمت إلى هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بالطائرات، والصكان بدأ نفاذهما في الأول من آذار/مارس في ٢٠٠٦ في ماليزيا، وبغية تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الملحق بها فإن ماليزيا قد سنت ما يسمى بقانون المصالح الوطنية في المعدات المنقولة، قانون الطائرات وهو رقم ٦٥٩، وذلك في عام ٢٠٠٦. وكذلك ولو أصبحت ماليزيا طرفاً في بروتوكول الموجودات الفضائية بعد إتمامه ووضع اللمسات الأخيرة عليه فستكون لدينا القوانين القائمة فيما يتعلق بالموجودات الفضائية لأن الاتفاقية لا تسمح بتقديم أي تحفظات.

أما بالنسبة لتسجيل الأجسام الفضائية، خاصة فيما يتعلق بالصلاحية على جسم فضائي يُطلق من دول مطلقه عديدة والسيطرة عليه، فإننا نتفق مع الرأي القائل في أن الدولة التي سجلت جسماً فضائياً هي التي تحتفظ بالصلاحية على هذا الجسم أو السيطرة عليه وفقاً للمادة الثامنة من معاهدة الفضاء الخارجي. ولو أن هذه الصلاحية والسيطرة على الجسم الفضائي قد تغيرت فلا بد عندئذ من إبرام اتفاق مناسب فيما بين الدول المطلقه، عملاً بالمادة الثانية من اتفاقية التسجيل.

وعلى سبيل إعلامكم حضرة الرئيس، مع أن ماليزيا ليست طرفاً في اتفاقية التسجيل، فمن الناحية العملية يلاحظ أن الأجسام الفضائية التي تطلقها ماليزيا في الفضاء الخارجي مسجلة لدى مكتب شؤون الفضاء الخارجي، أوسا. وهذا المكتب يحين أيضاً ويستحدث بشأن وضع الأجسام الفضائية الماليزية في الفضاء الخارجي باستمرار. وشكراً.

**الرئيس:** شكراً لحضرة ممثلة ماليزيا على بيانها الذي فيه أعلمتنا أولاً بالتقدم في الأنشطة الفضائية في ماليزيا والتعاون الذي يقوم بين دولكم ودولاً أخرى وبلغتنا أيضاً بوضع التحضيرات الخاصة بقانون يتعلق بأنشطتكم الفضائية وهذا له صلة وثيقة في مناقشاتنا القادمة والشبكة حول التشريعات الوطنية الخاصة بالفضاء.

وكذلك علفت على المبادئ الخاصة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي وعلى أهمية التفكير في مراجعة وتنقيح هذه المجموعة بالذات من المبادئ، وكانت هذه الملاحظة منك لافتة وبلغتنا أيضاً بموقفكم من استخدام مصادر الطاقة النووية الذي لا بد من أن يكون مقصوراً على البعثات

أخرى في المعاهدة ستحدد وفقاً لتلك الشروط. وهذا الإخطار أيضاً نص على أنه لن يكون هناك أي حطام يُستعاد أو أي قطع مكونة قد تهبط على أراضي حكومة أجنبية، مما قد تود الولايات المتحدة استرجاعه وفقاً للمادة الخامسة من اتفاق الإنقاذ والعودة.

وأخيراً جاء في هذا الإخطار، أن جميع أعمال الولايات المتحدة في هذا المجال ستكون متمشية وأحكام معاهدة الفضاء الخارجي. وأصدرت الولايات المتحدة أيضاً إخطاراً إلى الأمين العام واللجنة بعد نجاح العملية أيضاً. وأما بالنسبة للبرنامج الفضائي المدني الأمريكي فإن مشروع "مجموعة السواتل" فإن هذا النظام سيستخدم في نهاية المطاف لإعادة البشر إلى سطح القمر قبل ٢٠٢٠. وهذا مشروع قائم حالياً وستبدأ أول اختبارات تحليل له في أوائل ٢٠٠٩. والناسا كشفت عن خططها بالتفصيل فيما يتعلق بالتركيبة المفتوحة هذه. وعملاً باستراتيجيتنا الوطنية الفضائية فإننا على استعداد لمواصلة التعاون بأشكاله المختلفة مع الدول الأخرى والتجمعات من الشركات الأخرى في أنشطة تعود بفائدة مشتركة على الجميع. ومن المجالات التي يمكن أن نوسع فيها التعاون توسيع وصول فوائد السواتل إلى مشغلين آخرين ونظم أخرى.

ومع مواصلة عملنا خلال هذه الدورة حضرة الرئيس، أود هنا أن أتذكر مجدداً في سجل النجاح العظيم الذي حققته هذه اللجنة في النهوض بقانون الفضاء، وأظن أن الكثير من هذا النجاح يعود إلى قدرة اللجنة الفرعية على أن تركز على مشاكل عملية وقدرتها على أن تحاول حل هذه المشاكل أياً كانت بتوافق الرأي ومع التفكير في النتائج أساساً. وينبغي أن نستهدف في مناقشاتنا مواصلة هذه [يتعذر سماعها؟] وتفاذي محاولة التركيز على النظري بدلاً من العملي، وكذلك نجاح اللجنة سينسب أيضاً إلى تقاديبها المناقشات المطولة حول مسائل سياسية دخيلة. وعلياً أن نواصل هذا الأسلوب إداً ونظل نعمل عليه.

ويود وفدي أيضاً هنا أن يشكر مكتب شؤون الفضاء الخارجي في الأمم المتحدة على كل عمل طيب أنجزه إعداداً لهذه الدورة وعلى المعلومات المحيية المفيدة التي أتى بها حول نشر معاهدات الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة. شكراً جزيلاً على حسن رعايتكم ويتطلع وفدي إلى دورة مثمرة وتشاركية.

**الرئيس:** شكراً جزيلاً لحضرة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الموقر على بيانه حول البند الخامس من جدول أعمالنا أي "التبادل العام للأراء"، وفي بيانك ساندت فكرة زيادة توسيع صلاحية وبقاء معاهدات الأمم المتحدة الأربعة الجوهرية وزيادة تطوير قانون الفضاء الدولي على يد لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية ولجنتها الفرعية

وهذه الدورة تتيح لنا فرصة التفكير في أن الكثير من الدول لم تنضم إلى المعاهدات الأربعة الجوهرية، بما في ذلك بعض الأعضاء في اللجنة الأم. واللجنة الفرعية ينبغي إداً أن تفكر في دعوة الدول والمنظمات الدولية إلى محاولة المصادقة على الاتفاقيات الأربعة هذه المذكورة أعلاه وتنفيذها، وطبعاً ينبغي تشجيع تلك الدول التي قبلت الصكوك هذه الجوهرية على النظر مزيداً في كفاية توفر قوانينها الوطنية ذات الصلة لتنفيذها، ولكن قبل أن أتناول أعمال هذه اللجنة الفرعية في هذه الدورة سأعلق بشكل وجيز على أنشطة الولايات المتحدة الخاصة بالفضاء.

في ٢٠ شباط/فبراير من هذا العام فإن إحدى الصواريخ التكتيكية المعدلة تعديلاً خاصاً أطلقت من بارج بحري أمريكي كان يشارك في سائل غير عامل تابع لمكتب الاستطلاع الوطني، وهذا السائل الذي كان سجل لدى الأمين العام للأمم المتحدة باسم [يتعذر سماعها؟] ١٩٣، كان في مداراته الأخيرة قبل أن يعود إلى الغلاف الجوي للأرض بشكل غير خاضع للسيطرة. والهدف من العملية التي نجحت كان أن نخلع خزان الوقود لكي نبدد الوقود القاذف السام جداً الذي كان يبلغ نحو ٤٥٣ كغ من الوزن وهو الهيدراجين، وبسبب إخفاق السائل وخلله بعد إطلاقه بقليل فإن الخبراء الأمريكيين قرروا أن مادة القاذف السام كانت قد تجمدت وأن هذه المادة ستبقى بعد إعادة دخول السائل إلى الغلاف الجوي، ولكن هذا له خطر فريد من نوعه على شعوب الأرض. وبعد القيام بالتقديرات اللازمة فإن الرئيس الأمريكي قرر تحطيم هذا السائل وفعل ذلك لمصلحة التخفيف من الأخطار على حياة البشر نتيجة لوقود الهيدراجين السام هذا. وبعد إنهاء العملية فإن البحرية الأمريكية أزالت أي تعديلات خاصة كانت قد أدخلت على الصاروخين التكتيكيين المتبقيين وعلى البوارج البحرية الثلاثة. والولايات المتحدة لا تخطط أبداً بعد ذلك تطويع أي تكنولوجيا نتيجة لهذا الجهد الاستثنائي لتستخدم على نظام تسليح مخطط له أو حالي. وجميع الحطام الناجم عن ذلك تقريباً، الناجم عن التحطم، قد سقط على الأرض ولكن أي حطام لم يبق بعد إعادة دخول السائل الغلاف الجوي.

وقبل هذا الاصطدام بالسائل وهذا التحطيم في الرابع عشر من شباط/فبراير ٢٠٠٨، فإن الولايات المتحدة كانت قد أخطرت الأمين العام للأمم المتحدة ولجنتنا الفرعية العلمية والتقنية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات بذلك في جميع أنحاء العالم، وهذا الإخطار المفصل أبلغ المعنيين بأن الرئيس الأمريكي أذن لوزارة الدفاع بأن تبدأ بعملية التحطيم هذه وعلل السبب، وذكر أيضاً أن اتفاقية المسؤولية تنص أيضاً على أن أي طرف سيكون مسؤولاً تماماً عن أي أضرار يتسبب فيها جسم فضائي على سطح الأرض أو على طائرة أثناء رحلتها وقال أن الولايات المتحدة طرف في تلك الاتفاقية، وإداً فإن أي مسؤولية أمريكية إزاء أطراف

الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن الفضاء الخارجي لا بد من أن يكون مجالاً متاحاً للبشرية كلها.

ومعاهدات الأمم المتحدة الخمس الأساسية المعنية بالفضاء الخارجي ترسي القواعد القانونية اللازمة التي تمثل الإطار الذي يكفل تطبيق هذه المبادئ التي توفر مزيجاً من الحقوق والواجبات نهوضاً بإنفاذ المبادئ المتفق عليها عالمياً. وإن الإنضمام إلى هذه المعاهدات الخمس يمثل الأساس في الحفاظ على الطبيعة السلمية البحتة للفضاء الخارجي وعلى التعاون الدولي الواسع النطاق في كل هذه المسائل المتصلة باستكشاف الفضاء استكشافاً سلمياً. وباكستان من الدول القليلة التي هي طرف في المعاهدات الخمس كلها ونناشد جميع الدول أن تحذوا حذونا بذلك.

وننتهز هذه الفرصة لكي نعرب عن تقديرنا لوفد بلجيكا على ريادته للجهود التي أدت إلى اتفاق القمر لعام ١٩٥٩ وكدولة طرف في هذا النطاق سننضم إلى متبني الوثيقة التي قدمت في هذا المجال. ونرى أن هذه الوثيقة تمثل أساساً جيداً لتتظر الدول غير الأطراف في ذلك الاتفاق بعين الرضى إلى هذا الاتفاق نتيجة للوثيقة.

إن اللجنة الفرعية القانونية لها دور بارز يتمثل في مناقشة واستعراض النظام القانوني القائم مع بحث المشاكل القانونية التي تنجم عن استكشاف الفضاء الخارجي، ونحن نقدر بالأخص قيمة هذه اللجنة الفرعية في النهوض بتدريس قانون الفضاء وبناء القدرات الوطنية وإتاحة أساس للتعاون الدولي في هذا المجال. ونحث اللجنة الفرعية على مواصلة توسيع أنشطتها في هذا المجال، وباكستان من جهتها ببرنامجهما الفضائي المتنامي على تواجعه تتطلع إلى هذه الفرعية لوضعها قوانين الفضاء الوطنية وتطويرها مزيداً.

وأخيراً نكرر رغبتنا في أن يكون الفضاء الخارجي خالياً من أي استخدامات غير سلمية وسنساند أي ترتيبات قانونية قد تأتي تكتمل لهذه المسألة.

**الرئيس:** شكراً لممثل باكستان على هذا البيان الهام حول بند جدول الأعمال الخامس هذا، أي "التبادل العام للأراء"، وسجلت بالأخص أن باكستان تعترف بأن هناك مصلحة مشتركة تعود على البشرية جمعاء في استخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية بحتة وإحراز تقدم في ذلك. وسجلت أيضاً انضمام باكستان إلى معاهدات الفضاء الخارجي الخمس كلها للأمم المتحدة وهي المعاهدات الجوهرية الأساسية التي تمثل أساس الحفاظ على هذه الطبيعة السلمية البحتة للفضاء الخارجي. كما أخذت علماً باستعداد باكستان الاشتراك في تبني الوثيقة التي يعدها وفد بلجيكا الموقر.

القانونية. ولاحظت أيضاً أنك أدرجت في بيانك المكتوب كل النتائج الثرية التي تحققت في الأنشطة الأمريكية الفضائية، وذلك على يد ومن خلال برنامج الفضاء المدني وطبعاً سيكون من الشيق جداً أن نطلع على هذه النجاحات بقراءتها.

وأقدر أيضاً للوفد الأمريكي كونه بلغ اللجنة الفرعية أيضاً بتحطيم الساتل الأمريكي والنتائج التي ترتبت على هذا التحطيم والتركييب.

وأخيراً ذكرت في بيانك قدرة اللجنة الفرعية القانونية على التركيز على المسائل العملية مع محاولتها دوماً معالجة هذه المشاكل بالتوافق في الرأي وبالتركيز على تحقيق نتائج، وأظن أن التوافق في الرأي ما فتأ هو أهم المبادئ التي نركز عليها في مواجهة أي مشاكل في مجال التعاون الدولي على الفضاء الخارجي وذلك في اللجنة الأم نفسها ولجنتيها الفرعيتين بما فيها القانونية هنا.

وأخيراً أشكرك على الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئاسة وإلى مديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي وكذلك إلى سلفي الذي ترأس هذه الهيئة أيضاً.

شكراً جزيلاً إذاً، وبقيت هناك دولة واحدة على قائمة المتحدثين وهي باكستان. إذا حضرة ممثل باكستان الموقر، تفضل.

**السيد أ. جودان (الباكستان)** (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً جزيلاً حضرة الرئيس. حضرة الرئيس بعد أدنك، أود أولاً أن أضم صوتي إلى الآخرين بتوجيه إليك على ترأسك دورتنا ولك أن تعول تماماً على كامل دعم وفدنا لك أثناء هذه الدورة وتعاونهم معك. ونحن على ثقة أن اللجنة الفرعية تحت إدارتك القديرة ستعقد مناقشات مثمرة وتحقق نتائج ملموسة.

ونعرب أيضاً عن تقديرنا البالغ لسلفك السفير غوانزاليز من تشيلي على توجيه دقة أعمال هذه اللجنة الفرعية بنجاح خلال العام المنصرمين. كما ننتهز هذه الفرصة لتوجيه الترحيب مجدداً إلى المديرية السيدة مازلان عثمان مديرة المكتب فبخبرتها ومهنتها واحترافها سيستفيد هذا المكتب جداً مما يتوفر بها. ونشكر الأمانة أيضاً على إعدادها كل الوثائق لهذه الدورة.

إن باكستان حضرة الرئيس تعترف بالمصلحة المشتركة التي للبشرية جمعاء في إحراز تقدم في استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية بحتة، فنحن لدينا اقتناع راسخ في أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي لا بد من أن يتم لفائدة الدول جمعاء، بغض النظر عن مستوى تنميتها

إن الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية معروفة لدى الكثير منكم، إذ ألاحظ أن الكثير من الأكاديميين والجامعيين موجودون في هذه القاعة، وبعد أذنكم سأقول أن الدكتورة عثمان التي هي عضوة جديدة في مجلس إدارتنا والأستاذ كوبال كلاهما من مؤسسي أكاديميتنا. والدكتور كوبال حتى هو مستشارنا القانوني. نحن مجموعة دولية من الخبراء الرائدتين، ١٢٠٠ عضو منتخب، ملتزمين بتوسيع حدود الفضاء وبغية تعزيز تطوير الملاحة الفضائية فإن الأكاديمية تقوم بعدد من الأنشطة بما في ذلك تقديرها لعدد من المساهمين البارزين من خلال انتخابهم ومنح جوائز لهم. وتيسر هذه الأكاديمية أيضاً التواصل بين المهنيين والمحترفين وتطور وتعزز الأفكار الجديدة وتروج لها وكذلك المبادرات وتشرك الجمهور وتعزز حرصاً بالانتماء فيما بين أعضاءها، الانتماء إلى جماعة والكثير منكم يعرف هذه الأكاديمية على أنها شاركت دوماً في مؤتمر الملاحة الفضائية الدولي IAC، لأننا نسهم دوماً بنسبة ثلث المقالات والأوراق التي تعرض على المؤتمر والندوات التي ينظمها. إلا أن هذه الأكاديمية أكثر من مجرد إسهام فهي منظمة غير حكومية مستقلة تتألف من ٧٧ جنسية مختلفة نشأت في الستينات واعترفت بها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦. ونحن جمعية شرفية لها خطة عمل واضحة موجهة للعمل وننشر مجلة معروضة على النظراء وتدقيقهم، اسمها [يتعذر سماعها؟]. وأعضاؤنا يعملون بشكل وثيق مع الوكالات الفضائية الدولية والوطنية والأوساط الصناعية الفضائية ومجتمع الجامعيين، خاصة في الأكاديميات الهندسية والعلمية الوطنية لتحديد الاحتياجات والأهداف والمساعدة على وضع سياسات وتحقيق التعاون بالدراسات الكونية.

ولدينا نحو أربعون دراسة الآن قيد الإعداد والدراسات نشرت على مدى السنتين الماضيتين ومناحة على موقعنا الشبكي. وقد نشرنا دراسة إدارة حركة السير الملاحية في الفضاء عدة مرات وقد ذكرت ووزعت هنا في دورات الكوبوس الأخيرة ونشرنا أخيراً دراسة حول السوائل الصغيرة المستخدمة في بعثات رصد الأرض المجدية من حيث التكلفة، وقد وزعت هذه الدراسة على المندوبين في الكوبوس في العام الماضي. ونشرنا مؤخراً دراسة حول التخفيف من الحطام الفضائي، أي تنفيذ منطقة قيام حطام صفرية ونشرنا في لغات مختلفة عدة، ثماني عشرة لغة، معجماً فضائياً متاحاً على موقعنا الشبكي. وهناك صفحة موقعية بلغات يبلغ عددها ٢٢.

ويسعدنا حتى هذا الحين أن نبلغكم بأن دراستنا حول الخطوة القادمة في استكشاف عمق الفضاء التي نُشرت على شكل كتاب ستتاح لجميع المندوبين خلال دورة حزيران/يونيو القادمة. ونحن على وشك إصدار دراسة جديدة حول الطاقة والقدرة القذفية النووية في الفضاء، وستعرض في إحدى الاجتماعات القادمة هنا في فيينا. والدراسة تقع في منتي وخمسين صفحة وتناقش استراتيجيات القذف

وأخيراً سجلت تجديد رغبة دولتك في أن يكون الفضاء الخارجي خالياً من أي استخدامات غير سلمية وسجلت مساندة باكستان لكافة الترتيبات القانونية التي تأتي تكملة لهذه المسألة. وشكراً جزيلاً على الكلمات الرقيقة التي خصصت بها الرئيس ومديرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

والآن سأسأل الوفود الأخرى الحاضرة ممن لم تستغل فرصة الكلام، هل تود الحديث الآن؟ هل هناك أي متحدث آخر في إطار هذا البند الخامس أي إطار التبادل العام للآراء؟ لا فيما يبدو. إذا أشكر جميع المتحدثين الذين استفادوا من فرصة الكلام حتى الآن، وسنتابع بجدول أعمالنا الآن أي أننا نبدأ الآن بحثنا للبند الثالث من جدول الأعمال أي وضع أو "حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي وتطبيقها"، وأذكر الوفود بأن هذا بندٌ سيناقش الآن على مستوى اللجنة الفرعية إلا أن المناقشة التفصيلية لهذا البند ستستمر في إطار الفريق العامل الذي أنشأناه برئاسة حضرة ممثل اليونان.

ولكن حتى الآن لم يوجد من طلب الكلمة حول هذا البند في اللجنة الفرعية، فهل هناك أي وفد يود تناول الكلمة في إطار البند السادس في إطار اللجنة الفرعية؟ أم تدلوا ببياناتكم لاحقاً وعلى الأرجح في إطار الفريق العامل؟ ليس ثمة من يطلب الكلمة. إذا نكون بذلك قد استنفذنا بحثنا لهذا الموضوع لهذا البند من جدول الأعمال في هذه الجلسة بالذات وفي اللجنة الفرعية.

إذاً ربما نمضي الآن إلى تناول البند السابع أي "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء"، هل ثمة من يطلب الكلمة؟ لا فيما يبدو حول هذا البند بالذات، ولكن هناك عدد من المراقبين من المنظمات التي تحظى بوضع المراقب في اللجنة الأم ولجنتها الفرعية القانونية، إذاً بعد أذنكم سأعطي الكلمة لهؤلاء المراقبين.

أولاً سنستمع إلى المراقب الأول من الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية، السيد جومي شل كونان، وهو الأمين العام لتلك الأكاديمية IAA، أعطيه الكلمة.

السيد ج. م. كونان (الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية) (ترجمة فورية من اللغة الفرنسية): سعادة السفي، ر حضرات المندوبين، أود أن أشكر كل من المديرية الجديدة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي الدكتورة مازلان عثمان ورئيس اللجنة الفرعية القانونية في دورتها السابعة والأربعين على دورهما الاستباقي والمقدام في إدارة هذه الاجتماعات بشكل ناجح، وستبذل الأكاديمية كافة جهودها للإسهام في هذا النجاح.

وفي أواخر هذا العام انعقد في فيينا مؤتمراً جديداً مع منظمة جديدة وهناك مؤتمرات أيضاً أطلعتم عليها لعام ٢٠٠٩ والأكاديميات ستظل مشاركة بشكل استباقي [؟ يتعذر سماعها؟] في الإسهام في أهداف وبرنامج لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، وهذه منظمة فريدة من نوعها لفائدة جميع الدول.

**الرئيس:** شكراً جزيلاً للمراقب الموقر من الأكاديمية الدولية للملاحة الفضائية الأمين العام للـ IAA الدكتور ج. م. كونتان على بيانه بالنيابة عن تلك الأكاديمية. وشكراً له أيضاً على المعلومات المفيدة جداً التي وافانا بها حول حجم أنشطة هذه المنظمة غير الحكومية الدولية الهامة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الموقر من منظمة السواتل المنقولة IMSO، والتي كانت تعرف قبلاً باسم إنمارسات تفضل.

**السيد إ. باشا** (منظمة السواتل المنقولة) (ترجمة فورية من اللغة الإسبانية): شكراً جزيلاً سيادة الرئيس، أود أولاً أن أتقدم إليك بالتهنئة سيادة الرئيس على انتخابك لرئاسة أعمال هذه اللجنة الفرعية. وكذلك أضم صوتي للوفود الأخرى كي أهنئ السيدة عثمان على توليها رئاسة إدارة مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

السيد الرئيس توليت منذ عام تقريباً منصب مدير الـ IMSO والعديد من بينكم يتذكر ربما السيد ج. توناو سلفي الذي تقاعد مؤخراً وترأس المنظمة لمدة ثمانية أعوام. أود كذلك أن أؤكد لكم أننا سنواصل التعاون الوثيق مع كوبوس للجنة الأم ومع اللجنتين الفرعيتين. وأملنا هو أن نتعلم من تجربتكم سيادة الرئيس ومن تجربة وخبرة أعضاء لجنة الكوبوس.

في إطار هذا البند سيادة الرئيس، ننظر في الأنشطة الخاصة بالمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال الفضاء وذلك وفقاً للقرار ٦٢ و ١١٧ ولقد سلمت الأمانة وثيقة سوف توزع على كافة الأعضاء كوثيقة من وثائق هذه الدورة. أغتنم هذه الفرصة كي استرعي الانتباه إلى أنشطة IMSO أو فيما يخص القضايا التي تهم هذه اللجنة.

IMSO منظمة دولية حكومية مهمتها الإشراف على خدمات الاتصالات بالسواتل المنقولة، وفي الوقت الراهن نستخدم سواتل إنمارسات في الأوتة الحالية هناك أنشطة تخص نظم الأمان البحرية فيما يتعلق بالاتصالات وتعاون في هذا الشأن مع المنظمة البحرية الدولية IMO وكذلك هناك أنشطة تخص عمليات الإنقاذ والبحث، وكذلك معلومات حول الأمان البحري بشكل عام بالإضافة إلى أنشطة تخص خدمات أمان للملاحة الجوية، وتعاون في هذا الشأن

النووي والصواريخ الحرارية النووية والمفاعلات النووية التي تُقذف كهربائياً وتستخدم في النقل داخل الفضاء. وهذه الدراسة ليست مجرد فنية بل تُناقش جوانب الأمان النووي وجوانبها القانونية والتوصيات السياسية، بما في ذلك مثلاً تقدير الأمان في إطار المخاطر الإضافية التي قد تمثلها البعثات القمرية وبعثات المريخ في سيناريوهات مختلفة. ونوضح أن نظم المفاعلات الفضائية يمكن استخدامها بشكل مأمون وفعال على سطح الأجرام الفضائية الأخرى.

وقيمة الأكاديمية مستمدة من أعضائها، فنحن نبذل كافة الجهود لكي ... نود أن نحرص على أن دراساتنا تتم بتعاون فعلي مع الهيئات الأخرى، وتعاون مع معهد قانون الفضاء باستمرار، ونشارك بشكل أكثر تواتراً في لجننتكم الفرعية. إذا قيمة الأكاديمية مستمدة من أعضائها، ونبذل كافة جهودنا لكي نهتدي بشكل حثيث لتسجيل جديد من المساهمين الكبار في الملاحة الفضائية ليُنْتَخَب في أكاديميتنا، وهذا اعترافاً منا بأن أنشطة الفضاء الوطنية الجديدة ما زالت على يد دول رائدة تقليدية.

والأكاديمية الدولية تطور خططاً لبناء الانتظام والاستقرار في مؤتمرات خاصة، في عقد مؤتمرات خاصة بغرض معين، وهذا طريقة هامة لإشراك الأعضاء والتفاعل مع دول لا تشارك بشكل ملحوظ عموماً في مؤتمرات دولية كبيرة مكلفة. وحالياً لدينا سبع إلى عشر مؤتمرات ننظمها وخاصة بنا سنوياً ونحاول البدء بمبادرات جديدة لعقد مؤتمرات من هذا القبيل في دول جديدة وحول موضوعات جديدة.

وفي عام ٢٠٠٧ فإن مؤتمرات أكاديميتنا كانت حول وقع الفضاء على المجتمع وقد عقد في نورديفيك، وكان مركزاً على التكنولوجيات الفضائية المتقدمة بها للبشرية في [؟ يتعذر سماعها؟] في أوكرانيا، وكذلك مؤتمر حول السواتل الصغيرة لبعثات رصد الأرصد في برلين وكذلك البشر في الفضاء والعلوم الحيوية في بيجين والبعثات الشمسية الخارجية في إيطاليا ومؤتمر آخر دولي في أفريقيا في أبوجا. وقد شارك عدة أساتذة في هذا المؤتمر، وضم هذا المؤتمر ٢٥٠ مشاركاً من ٢٧ دولة بما فيها عشرون دولة إفريقية. ويسعدنا جداً أن هذا التعاون نجح أيضاً مع الأمم المتحدة، إذ أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي تمكن من استجداب مشاركين في مؤتمراتنا بنجاح. وقررنا بعد مؤتمر أبوجا أن نعقد كل عام في أفريقيا مؤتمراً واحداً على الأقل لكي نراعي كون هذه هي الطريقة الوحيدة التي بها نحدث وفقاً فعلياً في قارة كبيرة.

كهذه كما أننا سجلنا في كل مؤتمرات عام ٢٠٠٧ التي عقدناها ١٢٦٠ مشاركاً كامل العضوية من جميع أنحاء العالم، وهذا دليل على مدى قيمة أكاديميتنا بالنسبة للمجتمع الدولي في أوساط الفضاء الدولية.

بهذه المجموعة المتنوعة من الأنشطة والنظم المختلفة علينا أن نضمن التوافق فيما بينها والاتساق ولهذا فربما أن الجمعية العمومية للـ IMSO الجمعية العمومية القادمة ستكرس اهتماماً خاصاً لهذا الموضوع بالتعاون مع GNSS.

السيد الرئيس أمني أن أكون قد وفرت لكم بعض المعلومات المفيدة بهذا البيان وأنا تحت تصرفكم لتوفير المزيد منها إن كانت لديكم رغبة في ذلك.

**الرئيس:** شكراً أشكر السيد ممثل الـ IMSO على هذا الإسهام وعلى هذه المعلومات الخاصة بأنشطة هذه المنظمة الدولية الهامة، وكذلك على المعلومات التي وفرتها بشأن انضمام منطمتك لعدد من الصكوك الدولية للفضاء الخارجي. وأعتقد أنكم شاركنم في أنشطتنا لفترة طويلة كما قلت حوالي ثمانية أعوام، وأنا واثق من أنك سوف تواصل معنا هذا التعاون مع الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين.

على قائمة المتحدثين السيد المراقب من الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية، وقد انتخب رئيساً مؤخراً لمعهد قانون الفضاء ونعرف التعاون القائم ما بين معهد قانون الفضاء، ولجنتنا ... وقد شارك في تنظيم الندوة الخاصة بهذه الدورة كذلك، الندوة التي بدأت بالأمس. أعطي الكلمة لممثلة إذا الـ IAF ومعهد قانون الفضاء، تفضلي.

**السيدة ت. ماسون-زواا** (معهد قانون الفضاء الدولي) (ترجمة فورية من اللغة الإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، سيداتي سادتي، أتقدم لكم بالشكر على هذه الفرصة المتاحة لي كي أتوجه بحديثي للجنة الفرعية حول التطورات في أنشطة معهد قانون الفضاء في ٢٠٠٧.

أود أولاً أن أضم صوتي سيادة الرئيس إلى أصوات الوفود الأخرى كي أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابك رئيساً لهذه اللجنة الفرعية، السيد كوبال كان عضواً كذلك في معهدنا في مجلس إدارة معهدنا. نود كذلك أن نهني السيدة عثمان على إعادة انتخابها مديرة لمكتب شؤون الفضاء الخارجي.

تقريرنا وزع عليكم كوثيقة لهذه الدورة وبالتالي سألخص بإيجاز أهم ما جاء فيه.

من التطورات الهامة في المجال المؤسسي بالنسبة لمعهد قانون الفضاء أنه سُجل الآن كجمعية بموجب قانون في هولندا في حزيران/يونيو في ٢٠٠٧، وأنا تشرفت بأن أصبح رئيسة لهذا المعهد إنطلاقاً من أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في الاجتماع الأخير في حيدر آباد في الهند فإن مجلس الإدارة قد شكل لجنة للدراسات ولايتها المحددة سوف يتم وضعها هذا العام وهناك مهام كذلك سوف

مع منظمة الطيران المدني العالمية. IMSO كذلك تعمل في مجال نظم التعقب طويلة المدى وهذا بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، وذلك من أجل تنسيق النشاط في هذا المجال الخاص بتعقب السفن التي تستخدم اتصالات ونظم اتصالات ساتيلية.

الـ IMSO أنشأت تحت إشراف دولي وبموجب اتفاقية، وهذه الاتفاقية عدلت في ٢٠٠٦ كي تغطي خدمات أخرى يمكن أن توفرها أي قطاعات عامة للخدمات من أجل وضع نظم للأمان وللتعقب. وفي ٢٠٠٧ تمت خصخصة هذه الخدمات وكذلك قمنا بوضع القواعد الخاصة بموردي هذه الخدمات والشروط التي يجب أن يستوفوها. وكذلك فإن الـ IMSO إنطلاقاً من ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧ تولت مهام جديدة كمنسق لأنشطة التعقب هذه، وكذلك نتعاون مع مختلف المنظمات ومنها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمات أخرى ولجنة الكوبوس بطبيعة الحال، ونضع كذلك توصيات وقواعد وممارسات دولية بالنسبة لتحسين الخدمات العامة في هذا المجال. وهناك في المنظمة جمعية عمومية تضم ١٢ دولة تجتمع كل عامين، وهناك كذلك لجنة استشارية في إطار منطمتنا تجتمع هذه اللجنة مرة كل ثلاثة أشهر ومقر المنظمة في لندن.

السيد الرئيس، في الختام يسعدني أن أعبر عن رغبة في التعاون المستمر مع هذه اللجنة الفرعية ومع لجنة الكوبوس بشكل عام ومع اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في مجالات اختصاصاتها المختلفة. وعدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لها علاقة مباشرة بمنطمتنا IMSO والقرار ١٠٧/٦٢ ينص على أن اللجنة عليها أن تواصل النظر في تقرير حول أنشطة نظام السواتل العالمي للبحث والإنقاذ بالإضافة إلى التطبيقات الفضائية وبالتالي فإننا نوفر معلومات محددة بالنسبة للجنة بالنسبة للخدمات التي نوفرها في هذا المجال والقرار ١٠٧/٦٢ الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ يوصي المنظمات التي تقوم بأنشطة فضائية أن تلتزم باتفاقية التسجيل، أي المنظمات التي لم تفعل ذلك بعد. وعدد من المنظمات قد انضمت فعلاً لاتفاقية التسجيل، ولهذا فإن هذا الموضوع يمكن ربما أن يكون موضع اهتمام من جانب الجمعية العامة في دورتها القادمة.

وكذلك فإننا نعبر عن ارتياحنا أمام إنشاء اللجنة الدولية الخاصة بالملاحة الفضائية، ومن الأهمية أن ننظر هنا في إمكانية التنسيق والتوفيق ما بين مختلف النظم القائمة في هذا المجال وخاصة بالنسبة للنظم القائمة والمستندة إلى السواتل ونظم البحث والإنقاذ، بالإضافة إلى النظم التي تستند إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تساعد على التعقب على المسافات الطويلة في حالات الحوادث البحرية.

بأنشطة الفضاء والعيد الأربعين لاتفاق الإنقاذ بالإضافة إلى الأجسام القريبة للأرض والجوانب القانونية الخاصة بها وقضايا قانونية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، سوف نعقد مائدة مستديرة علمية قانونية حول السوائل الورقية وكذلك كما قلت منافسة أو مسابقة سابعة عشرة لقانون الفضاء [؟يتعذر سماعها؟] في غلاسكو وكما ذكر وفد كوريا، ففي ٢٠٠٨ سوف نعقد الندوة الثانية والخمسين لمعهد في [؟يتعذر سماعها؟] في كوريا.

وإن الأعمال الخاصة بالندوة التاسعة والأربعين التي عقدت في فالينسيا قد نشرها المعهد الأمريكي للملاحة الفضائية، وأما عن أعمال الندوة الخمسين فسوف تنشر في حزيران/يونيو.

في الختام يشرفني أن أعلن أننا نفخر بالتعاون مع الكوبوس ولجنتيها الفرعيتين، ونتطلع إلى مزيد من التعاون والتطور في مجال قانون الفضاء، ونحن على استعداد لتوفير يد العون والمساعدة لكم في كل مرة، شكراً سيادة الرئيس.

**الرئيس:** أشكر السيدة المراقبة من معهد قانون الفضاء الدولي والاتحاد الدولي للملاحة الفضائية واغتنم هذه الفرصة باسم هذه اللجنة الفرعية كي أتقدم إليك بالتهنئة على انتخابك مؤخراً رئيسة لمعهد الدولي لقانون الفضاء، ونتطلع لمزيد من التعاون معكم، مع المعهد، تحت إدارتك القديرة. وبالنظر إلى تأخر الساعة بنا لن أطلب إلي أي متحدث آخر أن يتناول الكلمة الآن، ولكننا سنفعل ذلك في اجتماعنا القادم غداً. سوف نواصل إذاً النظر في بنود جدول الأعمال البند السابع أولاً "معلومات عن أنشطة المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بقانون الفضاء" صباح الغد.

السادة الأعضاء الموقرون، قبل رفع هذه الجلسة بعد لحظات، أود أن أعلمكم بجدول العمل بالنسبة لعصر اليوم. سنجتمع في الساعة الثالثة تماماً ونواصل النظر في البند الخامس "التبادل العام للأراء"، وفي حوالي الرابعة سوف أرفع هذه الجلسة العامة للجنة الفرعية كي نبدأ في الجزء الثاني من ندوتنا حول الآثار القانونية للتطبيقات الفضائية على تغير المناخ. وسوف نركز هذه المرة على المؤسسات والمعدات.

هل لديكم أي تعليقات أو مقترحات بالنسبة لهذا الجزء؟ رفعت الجلسة حتى الثالثة.

اختتمت الجلسة في حوالي الساعة ١٢/٥٥

تخصص لأعضاء مجلس الإدارة. هذا في مجالات مختلفة كالاتصالات والاتصالات العمومية أو الاتصال بالمنظمات الأخرى والإدارة الإقليمية تعيين الأعضاء الجديد وإلى آخره.

وكذلك قمنا بالنظر في تحسين شكل المناهج في هذا المعهد وأطلقنا كذلك موقع الشبكة الجديد هذا الأسبوع العنوان هو [www.iislweb.org](http://www.iislweb.org). أما بالنسبة للأنشطة التي نقوم بها خلال دورة ٢٠٠٧ للجنة الفرعية القانونية، دعينا كي ننظم دورة تستمر لمدة يومين حول موضوع بناء القدرات في إطار قانون الفضاء. وهناك عروض متوفرة على موقع الشبكة للأوسا.

وفي أيلول/سبتمبر كذلك عقدنا الندوة الخمسين في حيدر أباد في الهند وتناولنا فيها مواضيع وهي التالية أثر قانون الفضاء على السياسات الإقليمية كذلك قضايا قانونية تخص السياحة في الفضاء تطورات قانونية جديدة بالنسبة لحماية بيئة الفضاء وكذلك التطبيقات الساتلية والجوانب القانونية الخاصة بذلك، بالإضافة إلى العيد الأربعين لمعاهدة الفضاء الخارجي قضايا قانونية أخرى. بالإضافة إلى ذلك قمنا كذلك بعقد مائدة مستديرة حول الصور الساتلية والسوق العالمية. وخلال هذه الندوة عقدنا كذلك المسابقة السادسة عشرة لمركز لأكس وذلك على مستوى آسيا والمحيط الهادي، والفائز في ٢٠٠٧ كان جامعة جورج واشنطن من الولايات المتحدة الأمريكية وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي شارك المعهد في تنظيم مؤتمر حول تطبيقات الفضاء وقانون الفضاء في إدارة الكوارث الطبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادي في شانغ ماي في تايلند، وتناولنا في إطار هذا المؤتمر الكوارث الطبيعية في آسيا والمحيط الهادي والإطار القانوني ودور القوانين في هذا المجال ودور الأمم المتحدة التعاون الإقليمية ومسؤولية الدول والمساعدة الإنسانية. وهناك تقرير لهذا المؤتمر متوفر على موقع الشبكة الجديد الذي أشرت إليه آنفاً.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي عقدنا ندوة ثانية لـ [؟يتعذر سماعها؟] حول القضايا الحساسة الخاصة بقانون الفضاء في "واشنطن ديسي"، والموضوع الرئيسي هو التعاون الدولي المدني في مجال الفضاء العقبات والفرص المتوفرة وهناك عدد من الأوراق وزعت في إطار هذه الندوة. وفي العام القادم الحدث سيتم في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في كوزموس كلوب، وسوف يتناول تحليل المادة السادسة من معاهدة الفضاء الخارجي.

وكذلك ننوي عقد ندوة حادية وخمسين بالنسبة لقانون الفضاء الخارجي ما بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في غلاسكو في اسكوتلندا، بالإضافة إلى أن هذه الندوة سوف تتناول المواضيع التالية، القانون الدولي الخاص فيما يتعلق